المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/410

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 20 تشرين الثاني، 20 November 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 410

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

# م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 410/ 2022 التخصصي

## الأزمة المالية الاقتصادية في لبنان

الأحد 20 تشرين الثاني، 20 November 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 410
الأحد 20 تشرين الثاني، 2022
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 410
Sunday 20 November 2022
full report، click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

MEAK Weekly Specialized Economic Report No. 410

The financial and economic crisis in Lebanon

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

20 November 2022

Contents

1 - توفيق كسبار في دراسة جديدة لأسباب الانهيارين النقدي والمصرفي... والمسؤول عن كل منهما..... 4
2 - مسؤولة أيضاً عن الأزمة المصرفية... مثل مصرف لبنان..... 13
3 - مصرف لبنان أدخل لبنان في متاهة لا خروج منها بـ"سلام".. 27
4 - مثال: قيمة المرفأ وحده ترتفع من 8 إلى 50 مليار دولار..... 36
5 - خوري: الفريق اللبناني المفاوض مع صندوق النقد الدولي ضعيف ويفتقد الإبتكار..... 42
6 - هل ينجح الإتفاق مع صندوق النقد؟..... 47
7 - البيان الختاميّ لوزراء الزراعة: عرضٌ للمشاكل والحلول على صعيد الأمن الغذائي..... 49
8 - اذا تكالبت جميعها تقذف البلاد إلى جهنم التضخم المفرط..... 53
10 - حالات إنسانية تُظهر إخلال البنوك في تطبيق قوانين ومبادئ تُنادي بها..... 61

# م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 410/ 2022 التخصصي

## الأزمة المالية الاقتصادية في لبنان

الأحد 20 تشرين الثاني، 20 November 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

### 1 - توفيق كسبار في دراسة جديدة لأسباب الانهيارين النقدي والمصرفي... والمسؤول عن كل منهما

### توزيع الخسائر: 40% على الحكومة ومصرف لبنان 40% على المصارف و20% على المودعين

توفيق كسبار، 26أيلول 2022

*في فجوة مصرف لبنان 38 مليار دولار... يرجّح أنها أرباح لأصحاب المصارف خرجت من البلاد

*لا علاقة مباشرة للدولة بخسائر المودعين... إنها مسؤولية مصرف لبنان والمصارف بالدرجة الأولى

*إنهيار سعر صرف الليرة مسؤولية الحكومات المتعاقبة على تضخيم الدين العام لزوم الإنفاق الزبائني

*لولا «عمليات» خاصة طلبها مصرف لبنان من الدولة لكان الدين الأجنبي 6 مليارات دولار وليس 31

يرفض الخبير الاقتصادي والمالي والمصرفي الدكتور توفيق كسبار مقولة أن الناس أودعت أموالها في المصارف، التي بدورها اودعتها في مصرف لبنان الذي اقرضها للدولة وبددتها. يؤكد كسبار أن الدولة هي التي مولت مصرف لبنان بالدولار وليس العكس. فاستناداً الى ارقام

رسمية، كان كسبار لاحظ خلال الفترة 2009-2019 ان مصرف لبنان قدم للدولة 13 مليار دولار مقابل حصوله على ليرات مقابلها. في نفس الفترة، حولت الحكومة اليه 17.5 مليار دولار هي حصيلة اكتتابات في سندات الدين (يوروبوندز) مقابل اكتتابه بسندات خزينة بالليرة. أعاد بيع اليوروبوندز في الاسواق مقابل دولارات «فريش». اذاً، مَن يكون أقرض مَن بالدولار؟

**ألزم الحكومة بعمليات لا شأن لها بها**

الأخطر برأيه ان هذه العمليات نفذت «خصيصاً» لمصرف لبنان وبناء على طلبه وليس لتلبية الحاجة الحكومية. وفي دراسة جديدة لمؤسسة «كونراد أديناور» يجزم كسبار أنه من دون هذه العمليات فان الدين الحكومي بالدولار عشية اندلاع الازمة كان يمكن ان يساوي 5 الى 6 مليارات دولار فقط بدلا من 31 ملياراً مع الاخذ في الاعتبار الفوائد المتراكمة. وما كان للبنان ليدخل متاهة التوقف عن الدفع في الاسواق الدولية.

**38ملياراً غير مفهومة النشأة والمصير**

في المقابل، عند النظر الى حسابات مصرف لبنان وتحديداً الى مصادر حصوله على الدولارات وكيفية استخدامها، تؤكد الدراسة ان في فجوة مصرف لبنان مبلغ 38 مليار دولار غير مفهومة كفاية. الفرضية هي ان الجزء الاساسي من ذلك المبلغ (الضخم) هو ارباح مصرفية (خصوصاً بالليرة أو الأصول المقومة بالعملة اللبنانية)، محققة أساساً من الهندسات المالية «الاجرامية» التي قام بها مصرف لبنان. ومن المرجح جداً ان هذه الارباح حولت الى الخارج لمصلحة اصحاب البنوك وليس

البنوك. (من الأرباح ما هو بالدولار وما هو بالليرة المحولة الى دولار... ثم الى الخارج).

لا تخلطوا بين الإنهيارين... طبيعتهما مختلفة

كما يرفض كسبار الخلط بين الانهيارين النقدي (انهيار سعر صرف الليرة) والمصرفي، كما لو انهما واحد من دون التمحيص في طبيعتهما المختلفة جداً.

السبب الاول للأنهيار المصرفي هو سوء ادارة مصرف لبنان لهذا القطاع كما سوء ادارة المصارف لنفسها. والامعان في الهندسات المالية بحجة الدفاع عن ثبات سعر الصرف أورث استنفاداً للعملات الصعبة حتى وصل الاحتياطي الصافي في مصرف لبنان الى النطاق السلبي اعتباراً من 2015.

**حوّل السيولة المصرفية إلى لا سيولة**

باقتراضه قرابة 100 مليار دولار من المصارف، حول هذه السيولة الى لا سيولة. البنوك دخلت اللعبة لهاثاً وراء ارباح استثنائية على المدى القصير بتوظيفها نحو80% من الودائع بالدولار لدى مصرف لبنان ما اورث انهياراً في مؤشر السيولة المصرفية، اي العلاقة بين ما لدى البنوك اللبنانية لدى البنوك المراسلة مقابل اجمالي الودائع المسجلة بالدولار لديها. إذ هبط مؤشر السيولة عشية اندلاع الأزمة الى 7% مقابل 24% في 2010 و99% في الفترة من 1975-1990 ابان الحرب الاهلية. فحتى لو ان اي ازمة مصرفية تؤدي الى ازمة في سوق الصرف، العكس ليس صحيحاً. والدليل ان لبنان عرف انهياراً لليرة في الثمانينات وبقيت السيولة في البنوك ممتازة، ودين مصرف لبنان لا يذكر.

**مسؤولية الحكومات:** ويشير الى أن انهيار الليرة حالياً مسؤولية الحكومات المتعاقبة التي فاقمت الدين العام الى حدود لا تحتمل. وذلك لتمويل الانفاق الزبائني في ظل سعر صرف ثابت في مدى 30 سنة، وتزامن منذ 2011 مع بدء عجوزات ميزان المدفوعات. النتيجة: عشنا طويلاً فوق قدراتنا، وهذ الانهيار لليرة تحول الى حتمي بغض النظر عن الازمة المصرفية. وتبقى المسؤولية غير المباشرة للحكومة في انها لم تفعّل آليات المراقبة (على مصرف لبنان والمصارف) التي بحوزتها.

**ما الذي يجب أن يفعله المودعون؟:** تؤكد الدراسة أنه وقبل كل شيء، يتوجب على المودعين في كفاحهم من أجل استرداد ودائعهم مواجهة السلطات لا سيما البنوك ومصرف لبنان، بمسببات انهيار الليرة والقطاع المصرفي، والتي لا تزال قضية غير محسومة. وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى تحديد المؤسسات «المذنبة» بهذا الشأن، حيث أن توزيع المسؤوليات يسمح بتخصيص مؤقت للخسائر الناجمة، ثم يلي ذلك اتخاذ استراتيجية من قبل المودعين. وتمهيدا لذلك، في ما يلي قائمة أكثر شمولية للأضرار التي لحقت بالمودعين مما يذكر عادة.

**الأضرار المستمرة بحقوق أصحاب الودائع**

إن الضرر الذي لحق بالمودعين والمستمر يوماً بعد يوم، هو ذو أبعاد تاريخية. ففي نهاية سبتمبر 2019، مباشرة قبل الازمة، كان اجمالي الودائع في المصارف يساوي 169 مليار دولار أو أكثر من 320% من الناتج القومي، منها حوالى 73% كانت بالعملة الأجنبية. وهكذا، قضى الانهيار المصرفي عملياً على الثروة المتراكمة في البنوك من قبل ثلاثة أجيال: الآباء والابناء والجيل الجديد الصاعد. انخفض الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي للبنان بالأسعار الثابتة في العام 2022 الى نحو 25% من مستواه في العام 2016. وهذا يعني أن حجم الاقتصاد خلال ست سنوات قد تقلص بمقدار ثلاثة أرباع، وهو حاليا تقريبا نفس الحجم الذي كان عليه قبل حوالى 30 عاما في العام 1993، فضلاً عن الخسائر المستقبلية في الناتج المحلي الإجمالي والدخل. والامر الأكثر وضوحاً واثارة للصدمة هو مستوى المعيشة الحالي، حيث يعيش 80% من السكان عند خط الفقر أو تحته (الأمم المتحدة، 2022). كل هذه التطورات، والانهيارات المنهجية في معظم قطاعات الاقتصاد ناتجة عن الأزمة المصرفية وليست نتيجة انهيار الليرة. فمنذ تشرين الأول 2019 يتحمل المودعون في لبنان عبئا أكبر من الانهيار المالي. وقد تم تقييد وصولهم الى ودائعهم بشدة، حيث أن السحوبات الشهرية المسموح بها بالدولار هي بضع مئات في حين أن عمليات السحب بالليرة ومعظمها من حسابات الدولار تخضع لسعر صرف منخفض للغاية مقارنة بسعر السوق.

ويتراوح «الهيركات» المفروض على المودعين بين 60% و73%، وهذه الحدود والمعدلات بفعل تعاميم غير مبررة من مصرف لبنان. ونتيجة للقواعد المصرفية الجديدة، حصل انكماش غير عادي في المعروض النقدي. وقد انخفض مخزون الأموال المتاح للإنفاق، وليس الاسمي، من قبل القطاع الخاص بشكل حاد، مما يعادل 141 مليار دولار في نهاية 2018 (كان 139 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2019) الى 7.7 مليارات دولار في 2019. وهذا انخفاض بنسبة 95% خلال فترة ثلاثة أشهر فقط؛ فقد انخفض ليس فقط من حيث القيمة المطلقة ولكن أيضا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وأكثر من ذلك، فان حصة النقود المصرفية من شيكات

وتحويلات وبطاقات ائتمان الخ، في اجمالي المعروض النقدي، هبطت (اختفت) من 96% في عام 2018 لتصبح معدومة تقريباً عند 0.1%، مما حوّل المصارف أساساً الى مؤسسات نقدية، وحوّل الاقتصاد اللبناني الى اقتصاد نقدي بدائي. ويأتي ذلك نتيجة لسياسة التعديل (التصحيح؟) التي ينتهجها مصرف لبنك والتي تركز على تقييد المعروض من الليرة من خلال تقييد حتى عمليات سحب الليرة بهدف احتواء الطلب على الدولار، وزيادة المعروض من الدولار من خلال اجبار حاملي الدولار على تحويله الى ليرة لأغراض الانفاق. الا أن هذه السياسة قد فشلت كما أكدت تطورات سعر صرف الليرة.

وماذا عن الشريحة الأكبر من الشعب التي تمتلك قليلاً من الدولارات أو لا تملك أي دولار ولا يمكنها الوصول الى ودائعها في البنوك؟ الا أن الأخطر من ذلك هو حقيقة أن الانخفاض المفرط في المعروض من المال وخاصة بالليرة، يؤثر سلبا على الطلب والنمو الفعالين. وهذا صحيح، لان المعروض الإضافي من الليرة قد يذهب جزئيا نحو شراء الدولار، ولكن أيضا نحو الانفاق على السلع والخدمات المحلية الأكثر تنافسية حالياً، وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي العام والعمالة.

**حقوق المودعين تتقلص يوماً بعد يوم:** ولا تزال المصارف على الرغم من افلاسها بأسهم سلبية، تستمر في العمل كأنها تشغيلية عادية. وقد أعلن الكثيرون عن خسائر سنوية وهذه الخسائر، بحكم تعريفها، هي حسومات من حقوق ملكية البنوك التي تصبح أكثر سلبية وبالتالي تقلل من صافي أصول البنوك. أي بعبارة أخرى، في حال تصفية البنوك فان

المتبقي الذي سيتم دفعه للمودعين من صافي الأصول المتناقصة باستمرار، يتقلص أيضا مع كل يوم عمل وخسائر لكل بنك.

**الإجراءات الاستراتيجية من قبل المودعين:** وفقاً للدراسة، يحتاج المودعون الى تبني استراتيجية متماسكة وواضحة تستند الى الحقائق المذكورة اعلاه من أجل تحقيق أقصى قدر من استرداد ودائعهم.

أولا، يجب على المودعين مواجهة مصرف لبنان والبنوك والحكومة بالحقائق والحجج المفصلة أعلاه. فإسناد المسؤولية عن الانهيار المصرفي يستلزم تلقائيا توزيعاً موازياً للخسائر المصرفية ( مصرف لبنان والبنوك)، وبما أن مصرف لبنان هو مؤسسة عامة مصدرها النهائي للتمويل هو الحكومة، فان التوزيع التالي للخسائر يبدو مناسباً: 40% على الحكومة ( من ضمنها مصرف لبنان) و40% على البنوك و20% على المودعين بسبب ثقتهم العمياء في المصارف.

ثانيا، ان إعادة هيكلة البنوك امر بالغ الأهمية وينبغي على للمودعين أن يطالبوا بالتطبيق البسيط للقانون والممارسة الدولية، حيث ينبغي للمصارف المتعثرة أن تعيد الرسملة أو تخضع لإجراءات الإفلاس وهذا مبدأ مطبق عالمياً. إن الفشل في معالجة الوضع المصرفي بسرعة يعني استمرار الخسائر الإضافية للمودعين. كما ان تهديد البنوك بالإغلاق العام اذا تم تطبيق خيار الإفلاس وبالتالي قطع كل السيولة من الاقتصاد، يمكن معالجته ببساطة. فقبل ذلك بوقت قصير يمكن لمصرف لبنان ( الجديد) دعوة المصارف الأجنبية والعربية والأوروبية والأميركية لفتح فروع لها والعمل بشكل طبيعي في لبنان مع شروط ضريبية وشروط أخرى مؤاتية للغاية. وسوف تعوّم هذه المصارف بمعظم النقد من مليارات الدولارات

المحتفظ بها في المنازل والشركات. كما سيتم انشاء آلية مع مصرف لبنان لتزويد المصارف الجديدة بالليرة، ومن ثم ستظهر نواة صغيرة ولكنها مهمة لنظام مصرفي عادي؛ وهذا من شأنه أن يشكّل حجر الأساس الرئيسي للانتعاش الاقتصادي، ففي نهاية المطاف، ما يحتاجه لبنان الان بشكل عاجل هو نظام مصرفي عادي وليس بالضرورة نظاماً مصرفياً «لبنانياً». وعلاوة على ذلك، فان مثل هذا الحل يدعم المودعين من خلال وقف التآكل المستمر لودائعهم عبر الممارسات الحالية والخسائر المتزايدة للمصارف اللبنانية.

ثالثا، يجب على المودعين الإصرار على مصرف لبنان بأن يتقدم بتبرير خطي حول التعاميم التي يصدرها والتي تحدد سقف سحوبات الليرة، كما تفعل البنوك المركزية عادة وفي ضوء المسؤوليات المسندة اليها. فعلى المودعين أن يطالبوا بزيادة كبيرة في الحدود القصوى لسحب الليرة وبخفض كبير في الهيركات من خلال أسعار الصرف المفروضة. ان السياسة التعسفية التي انتهجها مصرف لبنان حتى الآن، قد حولت عبء التعديل (التصحيح) الكامل على المودعين وحدهم. ومن شأن اتباع نهج جديد في هذا الصدد، أن يخفف بعض هذا العبء غير العادل، والاهم من ذلك أن يحفّز النشاط الاقتصادي ولاسيما من خلال الانفاق الإضافي على الإنتاج المحلي.

)ترجمة: ريما ترمس(

ماذا أيضاً؟!

خريطة طريق على المودعين اتباعها فوراً لضمان عدم استمرار تآكل حقوقهم المشروعة

الإنهيارات المنهجية في معظم قطاعات الإقتصاد ناتجة عن الأزمة المصرفية وليس انهيار الليرة

في أشهر قليلة انخفض مخزون الأموال المتاح للإنفاق من 139 مليار دولار الى 7.7 مليارات فقط

إنهارت حصة النقود المصرفية من شيكات وتحويلات وبطاقات ائتمان الخ، من 96% الى 0.1%

ينبغي للمصارف المتعثرة أن تعيد الرسملة أو تخضع لإجراءات الإفلاس..هذا مبدأ مطبق عالمياً

مواجهة تهديد البنوك بالإغلاق بدعوة المصارف الأجنبية والعربية لفتح فروع لها سريعاً في لبنان

يجب على المودعين الإصرار على تقديم مصرف لبنان تبريراً خطياً للتعاميم التعسفية التي يصدرها

على المودعين المطالبة بزيادة كبيرة في الحدود القصوى للسحب وتخفيض الهيركات بشكل كبير

https://www.nidaalwatan.com/article/110797-%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%83%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D9%84

2 - هي مسؤولة أيضاً عن الأزمة المصرفية... مثلها مثل مصرف لبنان

إعادة هيكلة لجنة الرقابة على المصارف... مطلب إصلاحي عاجل

توفيق شمبور، 26أيلول 2022، الملحق الإقتصادي

أين كانت اللجنة عندما خاطرت وغامرت وقامرت المصارف ؟

*لم تعترض على تمركز توظيفات وإيداعات المصارف بالعملات الاجنبية لدى القطاع العام

*لم تطالب المصارف بتكوين مؤونات إحترازية لمقابلة هذه التوظيفات في أدوات عالية المخاطر

*غضّت النظر عن مبالغة المصارف في تسليف طويل الأجل بسندات وشهادات وإيداعات عامة

*شبهة: في اللجنة الحالية والمعنية بإعادة هيكلة البنوك تمثيل للمصارف المطلوب هيكلتها!

*الهيئة البديلة المقترحة تجتمع لديها الصلاحيات المبعثرة حالياً بين 6 جهات مختلفة

*الإنتقال من الرقابة القطاعية والمجزّأة إلى الرقابة المجمّعة بكفاءات متخصصة تحت سقف واحد

*تمثيل جمعية المصارف في لجنة الرقابة... يرسخ البنكوقراطية وتضارب المصالح

مشروع إعادة هيكلة مصرف لبنان، بحصر مهمته الاساسية بالاستقرار النقدي واعفائه من مهمة تنظيم النشاط المصرفي، والمقترح على انه من قبيل اخذ العبرة من الازمة المالية الراهنة وايضاً للتحوط من

ازمات مالية مستقبلية، يستدعي حكماً اعادة هيكلة لجنة الرقابة على المصارف. سيما ان الاخيرة منتقدة

(1)لعدم اعتراضها بتمركز توظيفات وايداعات المصارف خصوصاً بالعملات الاجنبية لدى القطاع العام، بالرغم من تحذير صندوق النقد الدولي لجهة الانكشاف المصرفي على هذا القطاع الذائع الصيت بالفساد، وعدم مطالبتها المصارف بتكوين مؤونات مقابلة احترازية لهذه التوظيفات.

(2)لغضها النظر عن تحول المصارف التجارية الى مصارف تسليف طويل الاجل بسبب توظيفها للنسبة الاكبر من مواردها بسندات وشهادات وايداعات عامة.

**الاطار القانوني المقترح**

إعادة الهيكلة المقترحة للجنة الرقابة على المصارف تقوم على فكرة تحويلها الى «هيئة للاشراف والرقابة المالية «، على غرار الـ FINMA السويسرية التي استحدثت لتجتمع لديها مهام التنظيم والاشراف والرقابة على القطاعين المصرفي والمالي في البلاد، بهدف مواكبة الاحداث والتطورات العالمية. فاندمجت في اطارها ثلاث هيئات كانت قائمة للاشراف والرقابة على عمليات التأمين OFAP والمصارف CFB ومكافحة تبييض الاموال .AdC LBAوالشكل المناسب لهيئة الاشراف والرقابة المالية المقترحة، يشار اليها لاحقا بـ»الهيئة»، هو ان تؤسس كشخص معنوي من اشخاص القانون العام مستقل ادارياً ومالياً. يتولى من خلال لجان متفرعة عنه صلاحيات التنظيم والاشراف والرقابة على جميع

شؤون المؤسسات المصرفية وشبه المصرفية وشتى المؤسسات المالية، بما فيها شركات التأمين والمؤسسات العاملة في الاسواق المالية وغيرها.

(1) منح تراخيص ممارسة المهنة

(2) وضع قواعد العمل

(3) مراقبة حسن تطبيق هذه القواعد بما فيها قواعد التحوط من الانغماس بالعمليات غير المشروعة

(4) ملاحقة المخالفات امام الهيئات والسلطات الادارية والقضائية المختصة.

وتكون هناك آلية تواصل وتعاون قوية بين مصرف لبنان تؤمن تزويد كل فريق منهما الآخر بالمعطيات الآنية والدقيقة عن المعلومات التي يحتاجها لتحقيق مهامه. وفوق ذلك تحقيق مهمة مشتركة للفريقين هي الاستقرار المالي بأعمدته الثلاثة وهي:

(1)التأكد من صلابة اوضاع المصارف الكبرى المؤثرة على الاستقرار

(2) فعالية الانظمة ذات الصلة مثل نسب الاموال الخاصة والسيولة

(3) فعالية الادارة المشتركة للازمات.

آلية التواصل والتعاون يمكن ان تأخذ صوراً متعددة. فقد تكون (1) بتكليف حاكم المصرف المركزي ترؤس لجنة فرعية او اكثر من «الهيئة» كما هو الامر في كل من فرنسا وبلجيكا، او(2) بوجوب دعوة رئيس «الهيئة» الى جلسات المجلس المركزي لمصرف لبنان الناظرة في القضايا ذات الصلة بالاستقرار المصرفي والمالي، للمشاركة في النقاش لا التصويت كما هو الامر في المانيا، او (3) بابرام مذكرة تفاهم بين

المصرف و»الهيئة» يتم بمقتضاها تشكيل لجنة دائمة للتواصل لتحديد المعلومات التي يجب تبادلها بين الفريقين كما هو الامر في سويسرا.

**مبررات اقتراح «هيئة الاشراف والرقابة المالية»**

التوجه المقترح، بتجميعه الصلاحيات الست المبعثرة ما بين مصرف لبنان (في ما خص التنظيم والاشراف المصرفي) ولجنة الرقابة على المصارف والهيئة المصرفية العليا وهيئة التحقيق الخاصة وهيئة الاسواق المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة، بيد هيئة متخصصة ومتفرغة للشأنين المصرفي والمالي، يستجيب لطلبات وردت في تقارير لصندوق النقد الدولي بشأن ضرورة توفير اطار قانوني اكثر التزاماً ووضوحاً بالحماية الاحترازية الكلية والجزئية للنظامين المصرفي والمالي، من التعبير الانشائي الوارد في المادة 70 من قانون النقد والتسليف والذي هو «المحافظة على سلامة النظام المصرفي... وتطوير الاسواق النقدية والمالية و«...

إن التجميع المقترح وعماده فصل النشاط المصرفي عن مصرف لبنان هو خلاصة تجارب اثبتت مراراً وتكراراً ان تكليف المصرف المركزي بأي مهمة اخرى غير استقرار النقد سيكون بالتأكيد على حساب مهمته المحورية ومصداقيته وسيزيد من دائرة اهتماماته وايضاً مساءلته، مما يشكل بالنهاية ضغطاً على استقلاليته التي باتت تعتبر لدى العديد ملكية عامة avoir public بامتياز.

فتكليف المصرف المركزي بمهام الاشراف على النشاط المصرفي، ولو في الاطار الكلي والتنظيمي، سيضغط عليه عند معالجة اية انتكاسة مصرفية الى انتهاج سياسة نقدية قد لا تكون مبررة على صعيد الاستقرار

النقدي. وسيكون هناك تمويه في النجاحات والاخفاقات لان نتائج القرارات التي تتخذ في المجال المصرفي هي اسرع ظهوراً واكثر وضوحاً من القرارات النقدية، التي غالباً ما تتأخر آثارها في الظهور بعض الوقت، وربما تأخر الحكم على صوابيتها او خطئها الى حتى ما بعد ولاية المسؤولين عنها. والدليل الذي يقدم في هذا المضمار، هو الحاكم الاميركي السيدAlan Greenspan ، فسياساته الكارثية بتخفيض الفوائد ظهرت نتائجها، بعد تركه منصب الحاكمية الذي شغله لمدة 19 سنة، بانفجار ازمة الرهونات العقارية عام 2008... ومعروف ان المؤسسات المصرفية تستهويها عادة فكرة تكليف المصرف المركزي مهمة الاشراف على شؤونها، لانه سيزيد من دائرة امكانية تدخله لمساعدتها عند الضرورة لجبه اي اتهام له بالتقصير في اعمال الاشراف.

حسنات الاقتراح

حسنات تجميع لجان الاشراف والرقابة على مؤسسات وعمليات وادوات التسليف والتأمين والاسواق المالية في هيئة اشراف ورقابة عامة واحدة autorité intégrée et unique عديدة وهي:

1)فالتجميع امر تتطلبه الارتباطات العضوية القائمة بين المؤسسات والعمليات والادوات المالية وتتسع دائرة الاخذ به، بشكل او بآخر، في الدول المتقدمة. وهو سينقل لبنان في حال اعتماده من الرقابة القطاعية والمجزأة الحالية sectorielle et fragmentée نحو الرقابة المجمّعة او الواحدة .intégrée et unique ما من شأنه تجميع الكفاءات المتخصصة تحت سقف واحد، فتزيد فعالية الرقابة وسرعتها ومرونتها خصوصاً

بالنسبة لتقييم اوضاع وعمليات التجمعات التي تضم مؤسسات مصرفية ومالية متنوعة، او لها تفرعات او تقاطعات او ارتباطات داخلية وخارجية.

(2يخفف التجميع من الفجوات والازدواجية والتشابك في عمليات الاشراف والرقابة. ويقدم وسيلة للتجاوب بفعالية وسرعة اكبر مع تطورات السوق والابتكارات المصرفية والمالية.

(3يقدم توحيد التنظيم والاشراف والرقابة إمكانية افضل للتعاون ولتبادل المعلومات مع المؤسسات المحلية والدولية، ويحقق انظمة مساءلة افضل عن فعالية الاشراف والرقابة من قبل السياسيين والجمهور واصحاب الصلة بالقطاع المالي بجميع تفرعاته، ويخفض تكاليف البنية التحتية للرقابة مما يؤدي الى تخفيض في النفقات العامة.

**مضمون الاقتراح**

(اولاً) تأسيس «هيئة الاشراف والرقابة المالية«

تؤسس «الهيئة» على شكل هيكلية ادارية عصرية تقوم على مقتضيات الحوكمة الحديثة والتي من اهمها فصل مرجعية وضع الاستراتيجيات والانظمة العامة عن تنفيذها وادارة الاعمال اليومية، وايضاً عن الجهة المولجة بالرقابة الداخلية لانتظام الامور في اعمال الهيئة.

وتكون «الهيئة» ملزمة باعداد تقرير ادارة سنوي عن اعمالها وتقرير آخر عن اوضاع المؤسسات التي تشرف عليها، ترفعهما الى المجلس النيابي ومجلس الوزراء. ايضاً تخضع «الهيئة» لرقابة وتقييم ديوان المحاسبة فلا يكون هناك تساؤل لا جواب عليه عمن يراقب المراقب؟

أيضاً تقضي قواعد الشفافية ضرورة نشر «الهيئة» لنظام عملها وتعديلاته امام الجمهور في الجريدة الرسمية وعلى موقعها الخاص على

شبكة الانترنت، كما تفعل ذلك هيئات الرقابة المصرفية والمالية في عدد من الدول في مقدمها اللوكسمبورغ، واعداد «الهيئة» تقريراً سنوياً عن اعمالها ترفعه الى مجلس الوزراء لانه من قام بتعيينها، وهو المرجع الدستوري لسياسات الدولة التي تنتهجها من خلال المؤسسات والهيئات العامة التي ينشئها المجلس، كما يقتضي نشر التقرير لاطلاع الجمهور لان من المعلوم ان الشفافية هي المقابل لاي استقلالية تمنح في العمل. ويجب ان يتضمن التقرير الخطوط العريضة لسياسات «الهيئة» المعتمدة واهداف هذه السياسات والاقتراحات والايضاحات التي يتعين اعلام الجمهور بها حفاظاً للمصلحة العامة.

وأخذ «الهيئة» المبادرة بنشر التقارير وتأدية الحساب عن اعمالها بشكل شفاف امام السلطة السياسية والجمهور مطلوب بمقتضى المبدأ الاول من «المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفاعلة» الصادر عن لجنة بازل عام 2006. ومع هذا تتخلف لجنة الرقابة على المصارف في لبنان عن نشر اي تقرير عن اعمالها ونظام عملها مستندة الى عدم وجود نص قانوني واضح يلزمها بذلك. على خلاف ما تقوم به هيئة التحقيق الخاصة التي تنشر حالياً تقريراً سنوياً عن اعمالها وان لم يكن غير مطلوب بقانون انشائها وغير معد بشكل اصولي لرجحان الطابع الاحصائي عليه.

(ثانياً) إدارة «الهيئة»

تلحق بـ«الهيئة» لجنة تكون مستقلة عنها كلياً يختار المجلس النيابي نصف اعضاءها ومجلس الوزراء النصف الآخر، وذلك من شخصيات اكاديمية مشهود لها في مجالات الاختصاص ذات الصلة بأعمال المصارف والمؤسسات والاسواق المالية وادواتها. يرأس اللجنة قاض

منتدب من مجلس القضاء الاعلى لمدة لا تتعدى الخمس سنوات. تكون مهمة اللجنة تلقي الطلبات من المعنيين من الجمهور الذين يودون الترشح لشتى المناصب المعلن عن شغورها في «الهيئة»، وعقد جلسات استماع معهم تنظم بنهايتها خلاصات بالتحليلات والتصورات المستقبلية المعروضة من قبل المرشحين.

تضع اللجنة تقريراً بالمرشحين الذين تقدموا لتبوؤ كل منصب شاغر او منصب بديل ( اي رديف) كما هو الامر في هيئة التحقيق الخاصة: شهادات كل مرشح وكفاءاته العلمية والمهنية، وتجنباً لاثارة شبهة تعارض المصالح او اساءة استعمال النفوذ او اية شبهات اخرى... اواصر النسب التي لا يجب ان تقل عن الدرجة الثالثة او المصاهرة بأحد السياسيين المعنيين بقرار التعيين وبآليته، او بأحد كبار مساهمي مصرف عامل، او مؤسسة مالية او شركة تأمين في لبنان، او بأحد رؤساء او اعضاء مجلس ادارة المؤسسات السابقة. ويشمل التقرير نتيجة المقابلة المجراة معه وتقييم «الهيئة» للمقابلة. ويختار مجلس الوزراء المناسب من المرشحين المقبولين من الهيئة لولاية واحدة على ما اوصى به احد تقاريرالـ IFC عن لبنان.

التوجه المقترح يلبي متطلبات الاستقلالية والجدارة والشفافية والمساواة امام القانون، وهو يفضل بكثير عن الوضع الراهن الذي اسس له قانون رقم 28 لعام 67 الذي خلق لجنة الرقابة على المصارف، فهو اي التوجه المقترح (1) اكثر ديمقراطية لانه يفتح المجال امام جميع الكفاءات للترشح للمناصب العامة و(2) اكثر قابلية لاختيار افضل الكفاءات بحيث يتم اختيارها من قبل اكاديميين اخصائيين، لا باقتراح سياسي من قبل وزير

المالية او من قبل جمعية المصارف او مؤسسات الضمان وغيرها... و(3) اكثر توافقاً مع المنطق من الوضع الحالي الذي يجعل المراقب (بضمة فوق الميم وفتحة فوق القاف) في وضع يختار فيه من سيراقبه، و(4) والاهم يبعد جمعية المصارف عن اقتراح تسمية من يمثلها كما هو الامر قائم حالياً بالنسبة لها ولمؤسسة ضمان الودائع، والامر الاخير منتقد لانه يرسخ البنكوقراطية في البلد. فمثلا جمعية المصارف ومؤسسة ضمان الودائع سيعملان بالتأكيد لصالح اعضاء الجمعية اي المصارف اي لصالح مصالح خاصة او منافع تعاونية. في حين ان المطلوب هو العمل للصالح العام كما يرى البروفسور Christian Gavalda استاذ القانون المصرفي الفرنسي الشهير، الذي ذكر سبباً آخر لابعاد ممثلي المصارف عن اية هيئة معنية بالتنظيم والاشراف والرقابة المصرفية والمالية، وهو ان الاخيرة مدعوة لممارسة «سلطة عامة» مضمونها مراقبة عملية استئثار المصارف بعملية خلق النقد المصرفي monnaie scripturale التي لا تملكها سائر المؤسسات الاقتصادية الاخرى.

الموضوعية تقضي بالاشارة الى ان بعض الدول تفضل على اقتراح اللجنة الاكاديمية في اختيار المرشحين، وهو ما اعتمدته اسرائيل بناء على توصية الحاكم Stainly Fisher النائب الاسبق لصندوق النقد الدولي، اقتراح آخر هو موافقة لجنة خاصة لدى المجلس النيابي تصدر قرارها بأغلبية وبشروط معينة بعد الاطلاع الدقيق على تحليلات المرشح للامور وتصوراته المستقبلية. وحجة الاقتراح الاخير حفظ دور ما للمجلس النيابي في المسائل المتعلقة بتعيين مسؤولي المصارف المركزية وهيئات الاشراف والرقابة المصرفية والمالية، وبصورة أعمّ المسؤولين المدعوين

لممارسة مهام ذات طابع دستوري او سلطات عامة باسم الدولة وعلى مسؤوليتها دون خضوع لأي تراتبية ادارية توافق على قراراتهم.

**أدبيات اعضاء «الهيئة»**

أخيراً يتعين من اجل حفظ نزاهة ومصداقية وحياد واستقلالية اعضاء «الهيئة»

(1إدراجهم من ضمن طائفة الاشخاص المحظر على المصارف اقراضهم هم واسرهم بمقتضى المادة 152 من قانون النقد والتسليف.

(2تثبيت حظر عمل هؤلاء الاعضاء طوال سنتين من تاريخ انتهاء الوظيفة في اية مؤسسة تخضع لرقابة ( الهيئة) او شغل اي وظيفة او المساهمة بأي شكل من الاشكال فيها نظير تقاضي اجر او تعويض مدة السنتين المذكورتين، تماماً كما هو الامر بالنسبة لحاكم مصرف لبنان ونوابه، مع تعيين الجهة التي تتابع حسن التقيد بالحظر الاخير وتحديد جزاء المخالفة.

(3توسيع دائرة ما يعتبر منفعة يحظر على عضو «الهيئة» الاحتفاظ بها او تلقيها لتشمل كل تعامل مالي يمكن ان يتلقاه هو او افراد اسرته من مؤسسة تخضع لرقابة «الهيئة.»

(4وضع قواعد سلوك وادبيات صارمة يتعين على اعضاء (الهيئة) التقيد بها ويمكن هنا التفكير بالانطلاق من تلك المعتمدة من قبل الـ FINMAالسويسرية والتي تقضي بتعيين مؤتمن fiduciaire واحد او اكثر يتولى ادارة الذمم المالية لاعضاء (الهيئة) طوال مدة الولاية، تحديد ظروف قبولهم الهدايا والدعوات وتعيين الجهة التي تراقب دقة التقييد بقواعد السلوك والادبيات وغيرها...

**مهامّ إضافية خاصة**

حسن قيام «الهيئة» بمهامها على الوجه الافضل يتطلب منحها صلاحيات غير متوافرة لدى الكيانات التي تم تجميعها لتأسيس هذه «الهيئة» أهمها التالي:

(1تكليف «الهيئة» مسؤولية متابعة حسن التقيد المؤسسسات التي تخضع لها بقواعد العمل المتفق عليها مهنياً او المتعارف عليها بما فيها حسن التقيد بمصالح المستهلكين في مجال الخدمات المالية المنصوص عليها في القوانين والانظمة، وهذا من اهم الدروس والعبر المستخلصة من ازمة الرهونات العقارية الاميركية عام 2008.

(2إعطاء «الهيئة» الحق بالاعتراض لدى المؤسسات التي تخضع لرقابتها على تعيين وتجديد ولاية اعضاء مجالس ادارتها ومفوضي المراقبة على عملياتها واعمالها.

(3تمكين «الهيئة» من تكليف مفوضي مراقبة معتمدين من قبلها للقيام بعمليات تدقيق معينة لصالحها، ليس فقط لدى المؤسسات الخاضعة لرقابتها وايضاً لدى الاشخاص الذين تثور لديها الشبهات حول قيامهم بمزاولة عمليات هؤلاء الاخيرين من دون ترخيص على غرار ما تفعله الـ FINMA السويسرية. ويكون التكليف على اساس الوكالة وضمن اطار القانون الخاص بالرغم من ان نشاط «الهيئة» يدخل في اطار القانون العام.

(4تكليف «الهيئة» مسؤولية متابعة المخالفات التي تثار من قبلها امام الهيئات الادارية والقضائية على غرار ما تقوم به العديد من هيئات الرقابة الاوروبية. وهذا الامر يقدم مبرراً اضافياً لرفض فكرة وجود اعضاء مقترحين من جمعية المصارف او مؤسسة ضمان الودائع او غيرها في

«الهيئة» وفي الهيئة المصرفية العليا كما هو قائم حالياً بمقتضى القانون 28 لعام 67 لتجنب تضارب المصالح.

(5اخضاع الشركات التابعة والشقيقة للمؤسسات المصرفية وشبه المصرفية والمالية والاشخاص الذين يتحكمون بصورة مباشرة وغير مباشرة بادارة هذه المؤسسات لرقابة «الهيئة.«

(*)استاذ محاضر في قوانين النقد والمصارف المركزية

مسؤولية الدولة وأعضاء «الهيئة«

تحصر الاحكام القانونية الحالية الخاصة بلجنة الرقابة على المصارف الكلام عن مسؤولية اللجنة واعضائها بالشق الاداري وبشكل مثير للبس. فقانون انشاء اللجنة يشير الى اخضاع اعضائها للمادة 19 نقد وتسليف، التي تنص عن امكانية اقالتهم من قبل مجلس الوزراء بسبب «الخطأ الفادح». اما المرسوم الاشتراعي رقم 43 تاريخ 67/8/5 الخاص بمسؤولية اعضاء اللجنة فيعتبر العضو، خلافاً لما سبق، مسؤولاً فقط اذا اخلّ عن «قصد او اهمال» بالموجبات المفروضة عليه بموجب القوانين والانظمة النافذة»؟.

هذا ولا تتضمن الاحكام القانونية المتعلقة بلجنة الرقابة على المصارف اية اشارة خاصة الى اي مسؤولية تقصيرية، اي الى مسؤولية الدولة والتي يمكن للمودعين إثارتها على اساس الضعف في الرقابة على المصرف الذي ادى الى توقف الاخير عن الدفع وافلاسه، توصلاً للحصول على التعويضات التي لا تغطيها مؤسسة ضمان الودائع على غرار ما حصل في قضايا رفعت ضد عدد من هيئات الرقابة الاوروبية: المكتب

الاتحادي الالماني للاشراف على المصارف، اللجنة الاتحادية السويسرية للمصارف ولجنة الرقابة المصرفية الفرنسية وغيرها...

لقد كشفت القضايا المرفوعة عدم وجود اتجاه واحد مشترك في جميع البلدان السابقة في ما خص قبول المسؤولية المدنية التقصيرية لهيئات الرقابة او رفضها، عززه قرار صدر عن المحكمة العليا الاوروبية في 12 ت 2004 اوضح بان احكام الاتحاد الاوروبي الخاصة بالمصارف لا تمنع دولة عضو من ان تعفي هيئات الرقابة لديها من كل مسؤولية مدنية حتى في حال «الخطأ الجسيم» تجاه عملاء المؤسسة المراقبة.

فالقوانين الانكليزية والايرلندية مثلا تنص على حصانة شبه كاملة لصالح هيئات الرقابة ضد ادعاءات المودعين. بالمقابل لا تقدم تعويضات اضرار عن اعمال الرقابة في المانيا ابتداء من عام 1984 الا عند تخلف الهيئات المولجة بالرقابة بالقيام بواجبات محددة. أما بلجيكا فانها تقر بالمسؤولية التفصيلية للجنة الرقابة على المصارف عن الاضرار المادية التي قد تلحق بعملاء المؤسسات الخاضعة لرقابتها او بالغير، شرط اثبات ان الضرر كان سببه «الاهمال الجسيم graves et lourdes «في اختيار او تطبيق وسائل معتمدة في أداء مهمة الرقابة. ذات التوجه تعتمده كلّاً من اللوكسمبورغ سنداً لقانون صدر عام 2008 وفرنسا سنداً لقرار صدر عن مجلس الدولة في 30 ت2 2001. وقد أوضح منطوق القرار الاخير ان تقرير المساءلة عند «الخطأ الجسيم» يعزز الثقة بالنظام المصرفي والمالي، لان القبول بالخطأ البسيط من شأنه ان يعرقل اعمال الرقابة. وهذا التوجه في تقرير المساءلة يوفر حلاً عادلاً ومتوازناً بين متطلبات الرقابة الفعالة وهامش المناورة لصالح المودعين والغير من صغار الدائنين

والمساهمين. وهذا ما يقتضي الاخذ به في معرض النقاش عن توزيع المسؤوليات القانونية في ما خص الازمة المالية اللبنانية، علماً ان مسؤولية الدولة وممثليها في هذه الازمة هي مسؤولية فريدة ندر نظيرها، فهي مثلثة (1) تقصير في التنظيم والاشراف (2) تقصير في الرقابة (3) وتقصير في رد الدين العام المستحق لاصحابه.

جدير بالذكر ان بعض الدول ككندا تترك الخيار للمودع والمتضرر، اما بمخاصمة الدولة او بمخاصمة ممثليها في التنظيم والرقابة المصرفية شخصياً على اساس المسؤولية التقصيرية.

**الخلاصة**

إعادة هيكلة لجنة الرقابة على المصارف بدمجها في «الهيئة» المقترح انشاؤها اعلاه امر حيوي جداً في الظروف الراهنة. فاعادة هيكلة المصارف هي من العناوين الاصلاحية المطروحة في اتفاق الموظفين مع صندوق النقد الدولي، والمفروض ان تتم تحت اشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف حيث سيتم تحديد مصير كل مصرف بالاستناد الى تقارير اللجنة الاخيرة بشأنه...

من هنا فان اعادة هيكلة لجنة الرقابة على المصارف بداية من خلال دمجها في «الهيئة» هو بالحقيقة لرد اي اعتراض قد يثار في ان عملية اعادة هيكلة المصارف تحمل تضارباً في المصالح على اعتبار ان في لجنة الرقابة على المصارف من يمثل مصالح خاصة هي مصالح المصارف المطلوب اعادة هيكلتها، والتوجه المعتمد عالمياً بعد ازمة 2008 هو ضرورة تجهيز هيئات التنظيم والاشراف والرقابة المصرفية والمالية وحتى المؤسسات المصرفية والمالية ذاتها بادارات تحمي مصالح وحقوق

المستهلكين، بالاخص المودعين. وهذا ما هو ليس متوافراً في التشكيل الحالي للجنة الرقابة على المصارف المندوبة للاشراف على اعادة هيكلة المصارف على عكس ما هو مطروح في «الهيئة» المقترح انشاؤها حيث تتضمن هيكليتها جهازاً خاصاً لحماية مصالح وحقوق المستهلكين في المصارف والمؤسسات المالية في مقدمهم اصحاب الودائع!

https://www.nidaalwatan.com/article/110803-%D9%87%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%B6%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A7-%D9%85%D8%AB%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9

## 3 - مصرف لبنان أدخل لبنان في متاهة لا خروج منها بـ"سلام"

توحيد أسعار الصرف... إستحقاق يحتاج معجزة!

الملحق الإقتصادي، 26أيلول 2022

ميقاتي والشامي يعدان صندوق النقد بما لا يستطيعان فعله

*صندوق النقد: تشوّهات كبيرة في النشاط الاقتصادي وفرص للفساد والسعي وراء الريع

*الحكيم: خاسرون ورابحون... ثروات انتقلت من المودعين إلى المقترضين لا سيما الكبار منهم

*تعددية أسعار الصرف تؤدي إلى ضغوط مفرطة على احتياطيات العملات الأجنبية في "المركزي"

*بلوز: تهريب وفوضى عارمة وتبييض أموال... والحل سياسي برئيس قوي مدعوم دولياً

1500ليرة سعر الصرف الرسمي لبعض القروض وميزانيات المصارف ومصرف لبنان والرسم الجمركي والضرائب والرسوم المختلفة ورواتب القطاع العام ومستلزماته وأدوية الأمراض المستعصية وبعض الدعم المتبقي... 8000 ليرة سعر سحب ودائع الدولار وفقاً للتعميم 151، و12000 ليرة سعر السحب استناداً الى التعميم 158، 36000 ليرة سعر صرف الأموال المحوّلة من الخارج و37700 سعر السوق الموازية حالياً مقابل 29800 ليرة سعر التداول عبر منصّة "صيرفة."

وهناك اسعار أخرى مثل الدولار الاستشفائي، وسعر دولار خاص برواتب موظفي المصارف وغيرها من الاسعار المعتمدة عشوائياً في قطاعات وتعاملات مختلفة. فضلاً عن اسعار للشيكات بالدولار (لولار) وأخرى للشيكات بالليرة.

**مسؤولية رياض سلامة وحكومات العبث**

جزء أساسي من هذه التشوهات خلقها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن سابق اصرار وتصميم لغايات مختلفة. ابرزها عدم اعترافه مباشرة بخطيئة تثبيت سعر الصرف منذ 1997 حتى أيلول 2019.

اراد على سبيل المثال اخفاء خسائر المصارف حتى لا يقال انها افلست في عهده، وتحجج بالطلب الحكومي للدعم فلبى النداء لاسباب سياسية. ثم شرع في تذويب الودائع باسعار سحب وهمية وباقتطاع قسري (هيركات)

بين 70و85% لتخفيف المطلوبات لديه ولدى المصارف. أما الحكومات المتعاقبة منذ بدء الانهيار فوقفت متفرجة لاعتقادها انه يفعل "الصح"، وانها تستفيد شعبوياً سواء من الدعم، او من الابقاء على الدولار الجمركي عند 1500 كي لا ترتفع الاسعار بينما هي ترتفع ويستفيد منها التجار وتحرم الخزينة العامة من ابسط حقوقها. كما انها ارادت الابقاء على سعر رسمي وهمي لتتمكن من الحصول على دولارات من مصرف لبنان لزوم مدفوعات حكومية ثابتة بالدولار. وحاولت الاستمرار في تأمين الدولارات المدعومة لزوم شراء الفيول لكهرباء لبنان، وعندما توقف ذلك دخلت البلاد في العتمة.

**حوافز غير مشروعة وخسائر غير مستحقة**

تلك التعددية سمحت بالتهريب عبر الحدود وبالتهرب الضريبي واعطت فرصاً ذهبية للمضاربين باستخدام "الأربيتراج" بين هذا السعر وذاك لتحقيق مكاسب على حساب المال العام واحتياطي مصرف لبنان والمستهلكين. الاضرار لا تعد ولا تحصى، فالتعددية تخلق حوافز غير مشروعة هنا وخسائر غير مستحقة هناك على نحو غير عادل البتة. وابرز الخسائر تجلى في نزيف احتياطي البنك المركزي ما خلق ويخلق ضغوطا اضافية على اسعار الصرف. ومن نتائج التشوهات المقصودة المتعمدة منها او الفارضة نفسها بقواعد السوق الحرة المتوحشة زيادة تضخيم حجم القطاع غير النظامي والتحول الى اقتصاد الكاش في موازاة تضخم متحفز للوثوب أكثر فاكثر منذراً بتضخم مفرط يدخل البلاد في متاهة فنزويلية تحتاج معجزة للخروج منها.

تعدّدت أسعار صرف الدولار الواحد في السنوات الثلاث الماضية والنتيجة كانت، تداعيات سلبية على القطاعات الإقتصادية والمالية ومزيد من التعميق للهوّة والفروقات بين القطاعات، وتفاقم التضخم، في ظل هبوط الليرة اللبنانية تهاوياً متواصلاً حتى فقدت من قيمتها نسبة 96 % اذا ما احتسبنا سعر الصرف على 38 ألف ليرة للدولار الواحد ارتفاعاً من 1500 ليرة سابقاً.

**رأي الصندوق حاسم بلا هوادة**

ويعتبر صندوق النقد الدولي في البيان الأخير، الذي أصدره يوم الأربعاء الماضي بعيد اختتام بعثته التي يرأسها إرنستو راميريز جولتها على المسؤولين اللبنانيين للاطلاع على النقاط العالقة والتي أدت الى تباطؤ إجراء الإصلاحات، أن وجود أسعار صرف متعددة يؤدّي إلى حدوث تشوهات كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويقوّض عمليات القطاع العام، ويخلق فرصاً للفساد والسعي وراء الريع، ما يؤدي إلى ضغوط مفرطة على احتياطيات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي."

ورأى ان اعتماد قانون الكابيتال كونترول وتقنين سحوبات الودائع الذي تم تقديمه إلى البرلمان أمر بالغ الأهمية لمعالجة هذه القضايا وتقليل الضغوط على احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. في السياق الحالي، تبين أن التدخل في سوق أسعار الصرف لتحقيق الاستقرار في النقد غير فعال في ظل غياب الإصلاحات المطلوبة."

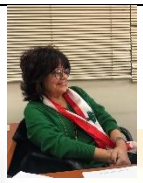

نيكول بلوز بايكر

**تحكم التطبيقات و"الحزب"**

لِتعدّد اسعار الصرف تداعيات جمّة كما أوضحت الأستاذة الجامعية والباحثة في السياسات الإقتصادية نيكول بلّوز بايكر لـ"نداء الوطن"، اولها الفوضى العارمة بسبب عدم وجود مرجع نقدي في البلاد، وسيطرة أو تحكّم التطبيقات الإلكترونية والحزب على السعر، ودخول وخروج الأموال من البلاد في حقائب، وتفاقم التهريب على المعابر الشرعية وغير الشرعية. وبدا ذلك جلياً في الموازنة التي تفاوتت أسعار الصرف المعتمدة في مندرجات بنودها، بسبب عدم توفّر أرقام ومعلومات دقيقة معتمدة وواضحة، للتمكن من إدارة البلاد لناحية النفقات والواردات.

واعتبرت بلّوز بشأن جوازية توحيد سعر الصرف، أن هذا الإجراء ليس وجهة نظر بل يتطلب تدابير عدة وهي: الإستناد الى العرض والطلب على الدولار وبالتالي ميزان المدفوعات، وضبط التهريب على الحدود الشرعية وغير الشرعية والعمليات الإرهابية التي تحصل.

وفي ما يتعلّق بميزان المدفوعات، تُحدّد القيمة الفعلية لعمليات الإستيراد والتصدير، والتحويلات التي تصل الى البلد، والمداخيل وقيمة الإستثمارات، مقابل قيمة الأموال التي تخرج من البلاد من خلال النظام المصرفي."...

ولفتت الى أنه "خارج هذا الإطار لا يمكن توحيد سعر الصرف، علماً أن صندوق النقد والبنك الدولي أعدا معادلة حسابية erreur et omission(خطأ وإغفال) تبيّن كل ما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب للتمكن من ضبط سعر صرف الدولار وتوحيده."

ووسط صعوبة إمكانية ضبط الحدود مع توفير الحماية من منظومات سياسية وحزبية لاستمرار التهريب، وبالتالي عدم وجود حلول في الأمد المنظور، اعتبرت بلّوز أن "الحلّ سياسي ويكمن بانتخاب رئيس قويّ قادر على فرض هيمنة الدولة وضبط الحدود ووقف التهريب وفرض حياد لبنان، فالصيغة التوافقية لم تعد تنفع. من هنا ليس أمامنا سوى أن نستجدي العالم لمؤازرتنا في فرض الدولة سلطتها واعتمادها سياسة الحياد بدلاً من إقحامها في الصراعات الإقليمية."

جهاد الحكيّم

**أي دواء بعد 3 سنوات من المرض حتى الشلل؟**

بدوره أوضح الخبير الإقتصادي جهاد الحكيّم في حديث مع "نداء الوطن"، أن تدهور قيمة العملة الوطنية وعدم توحيد سعر الصرف لهما سلبيات عدة وكانت نتائجه كالتالي:

-خلق اسعار صرف إصطناعية، ما ساهم بوجود رابحين وخاسرين وأبرزهم صغار المودعين وخزينة الدولة.

-عدم وجود مساواة بين الناس والمتعاملين.

-تأخير مسيرة الاصلاح.

-بدعة الدولار الجمركي في الوقت الذي يطالب فيه صندوق النقد بتوحيد سعر الصرف.

وأوضح أن "الدولار الجمركي على سبيل المثال والبالغ 1515 ليرة لبنانية ألحق خسائر بخزينة الدولة بسبب تقاضي الرسوم والضرائب وفق تلك التسعيرة. ولا يعني ذلك أنه يجدر رفعه كما يتداول هذه الايام في ما يتعلق بالدولار الجمركي."

ويشبّه الحكيّم وضع البلاد اليوم بالمريض الذي بدأ يتلقى علاجه متأخّراً بعد مضي 3 سنوات على إصابته بالمرض، وبالتالي لن يشفيه الدواء الذي سيتناوله من الداء الذي يشلّه.

**تحرير وتوحيد سعر الصرف**

وبرأيه إن "الهدف من خطوة تحرير سعر الصرف، تكمن في توحيده وليس تثبيته مقابل سعر صرف الدولار كما يعتقد البعض، وكما كان معتمداً قبل بدء الأزمة وفق سعر صرف محدّد. اذ يتم بعد تحريره العمل على خلق نمو يترجم في مرحلة لاحقة بتحسّن في سعر الصرف وبالقدرة الشرائية للمواطن ويتحسّن عندها سعر الصرف."

وحول كيفية تحرير سعر الصرف وارتفاعه في وقت لا تزال الرواتب بالليرة اللبنانية وفق سعر الـ1515 ليرة وتداعيات ذلك على الطبقة الفقيرة، قال "لو تمّ ذلك قبلاً أي بعيد بدء الأزمة عندما كان سعر الصرف بقيمة 3000 ليرة لبنانية، على سبيل المثال، لكان وقتها ارتفع سعر الصرف بشكل كبير ويسمى ذلكovershooting ، ثم انخفض ليستقرّ على سعر معين، ولما كان وصل الى السعر الذي هو عليه اليوم، ولكانت السوق

تأقلمت مع تحركات سعر الصرف، ولما كانت تعدّدت الأسعار الإصطناعية وأوجدت خاسرين ورابحين."

ولفت الى أن "تسديد الودائع من قبل البنوك وفق سعر صرف بقيمة 3900 ليرة لبنانية قبل ان يرتفع الرقم الى 8000 ليرة تسبّب بخسائر فادحة للمودعين. اذ تبدّدت ودائعهم بأبخس الأثمان، مقابل ذلك حقّق كبار المقترضين وأصحاب النفوذ أرباحاً بملايين الدولارات بعد تسديد قروضهم وفق سعر صرف بقيمة 1515 ليرة على حساب سائر المودعين.

**إجراء "التحرير" متأخّر!**

في ظلّ تلك المعمعة، يشير الحكيّم الى أن "تحرير سعر صرف الدولار وتوحيده اليوم هو إجراء متأخر أقله سنتين ونصف، يأتي بعد تبديد احتياطات المصرف المركزي بالعملة الأجنبية والودائع. ولو اتخذ هذا الإجراء بعد قرار التخلف عن الدفع وفي ظلّ خطة اقتصادية ومالية شاملة، لكانت اليوم ودائع صغار المودعين بشكل خاص مصانة وموجودة وسعر الصرف أدنى بكثير مما هو عليه اليوم، وبالتالي صفيحة البنزين وتكلفة المعيشة بشكل عام أقلّ بأضعاف."

**مجلس النقد والدولرة الشاملة... فكرتان وهميتان للحل**

أما عن نظرية بعض الإقتصاديين التي تقول بضرورة اعتماد مجلس النقد أو الدولرة الشاملة والغاء التداول بالليرة اللبنانية، فأشار جهاد الحكيّم الى أنه "لا يمكن السير بها في لبنان، اذ كيف يمكن تحويل رواتب القطاع العام مثلاً الى دولار بدلاً من تقاضيها بالليرة اللبنانية، ومن أين سنأتي بتلك الدولارات؟ فلبنان ليس بلداً مصدّراً للبترول من أجل استقطاب الدولارات

بكميات كبيرة لنحقّق فائضاً في الميزان التجاري أم في ميزان المدفوعات."

كما أن شروط اعتماد مجلس النقد لا تتوفّر في ظروف لبنان الإقتصادية الحالية، أولاً،لأنه ليس لدينا إحتياطيات كبيرة بالعملات الأجنبية، ثانياً، لأن من شأن ذلك أن يسبب تضخّماً مفرطاً Hyperinflation، وثالثاً، لا يمكننا أن ننشئ نظاماً نقدياً شبيهاً بذلك الذي كان معتمداً سابقاً والقائم على تثبيت سعر الصرف.

وحول النظرية التي تجد أن الحلّ باعتماد الدولرة كحلّ لمعضلة النقد في لبنان، والغاء المصرف المركزي وتحويل الرواتب الى دولار، سألت نيكول بلّوز وفق أي سعر صرف سيحتسب الراتب؟ وهل الراتب بالليرة اللبنانية الذي كان يعادل 4000 دولار على سبيل المثال سيحتسب على سعر 200 دولار شهرياً هو الحلّ ويكفي لتأمين قوت عائلة؟

https://www.nidaalwatan.com/article/110812-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%87%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC

## 4 - مثال: قيمة المرفأ وحده ترتفع من 8 إلى 50 مليار دولار

## خوري: خلق القيمة من أصول الدولة يرد الودائع لأصحابها

خالد أبو شقرا، 26أيلول 2022، الملحق الإقتصادي

رائد خوري

تحت عنوان «إصلاح القطاع المالي»، تبدأ الخطة الاقتصادية للحكومة بالاشارة إلى عدم إمكانية مصرف لبنان إعادة مجمل الودائع بالعملة الاجنبية للبنوك والبالغة 72 مليار دولار. وبالتالي، لا يمكن للبنوك أن تعيد معظم أموال مودعيها في الوقت الذي يطلبونها، وبالعملة ذاتها. هذا هو «بيت القصيد» الذي يلخص غاية الخطة، مهما تبعه من «شطور» تعد بـ»منّ» الاصلاحات والتعافي و»سلوى» استرداد الودائع بعد آجال غير محددة. من الواضح أن المصارف غير مقتنعة بهذا الطرح الذي يتكرر منذ خطة «لازارد» (علما بأن تلك الخطة كانت تضمن حقوق 98% من المودعين)، ولو أن الطرح مغلف هذه المرة بـ»قشرة» صندوق استرداد الودائع. والمصارف تنطلق برفضها لمثل هذه الطروحات من عنوانين رئيسيين:

الأول مبدئي برأيها، ويتعلق بان مسؤولية إعادة الودائع تقع على عاتق الجهة المقترضة، أي الدولة بواسطة المصرف المركزي. وسبق وعبر أمين عام جميعة المصارف السابق د.مكرم صادر بوضوح خلال رسالة مطولة بان تعاميم مصرف لبنان وسياساته أجبرت البنوك بالتهديد، وليس فقط بالوعيد، على توظيف الجزء الاكبر من ودائعها بالمصرف المركزي، لكي يتسنى له الاستمرار بتمويل الدولة الفاشلة وتثبيت سعر الصرف. وفي حال تحملت الدولة المسؤولية الأساسية تستطيع المصارف بسهولة إرجاع

الودائع لأصحابها من خلال حسن إدارة المرافق العامة وزيادة انتاجيتها. وبالتالي تحل المشكلة من دون أن يخسر أحد.

الثاني علمي، وينطلق من أن شطب الودائع سيفلس المصارف ويقضي على حظوظ المودعين باستعادة ودائعهم. الامر الذي من شأنه فقدان الثقة كلياً بالنظام المصرفي اللبناني من الداخل والخارج. وبالتالي ضرب مقومات استعادة الاقتصاد عافيته.

**إسترداد الودائع «سمك بالبحر»**

سبب آخر يضيفه وزير الاقتصاد السابق والمصرفي رائد خوري ويتمثل في «غياب الجدية عن الخطط المقترحة، وعدم إيحائها بالثقة». وهذا لا يتعلق فقط بالشق المتعلق باستراتيجية النهوض بالقطاع المالي، إنما أيضاً في كيفية تناول برامج الاصلاح الاقتصادية والمالية. أي تلك المتعلقة بتفعيل القطاعات الانتاجية وحماية المرافق الصحية والتعليمية، وصون الاستثمارات وتخفيض العجوزات، ولا سيما في ميزاني التجارة والمدفوعات. فلا تلبث أن «تصدر خطة تتوافق عليها أغلبية مكونات الحكومة، حتى يعاد نقضها وإدخال تعديلات جديدة عليها»، يضيف خوري. ومن أبرز هذه التعديلات وأخطرها إنشاء صندوق استرداد الودائع لتغطية الودائع التي تفوق 100 ألف دولار. يمول الصندوق من عدة مصادر، منها: بعض الايرادات المستقبلية من المؤسسات العامة التي يديرها القطاع الخاص. وذلك بعد تحقيق استدامة الدين وضمان الابقاء على مستوى لائق للانفاق الاجتماعي والبنى التحتية. ومن ايرادات الاموال المسروقة والمهربة وغير المشروعة. ويحول اليه أيضاً جزء من أصول البنوك، بما في ذلك إيداعاتها وشهادات الايداع في البنك المركزي.

كما تخول حقوق مصرف لبنان المكفولة (warrants) الصندوق الاستفادة من إيرادات الاموال المسروقة والمهربة وغير المشروعة... أي باختصار يعد المودعين بـ «سمك بالبحر» برأي خوري. هذا عدا عن أن تقسيم الودائع إلى «مؤهلة» و»غير مؤهلة» والوعد بالتعويض على أصحابها غير منطقي. فالاموال المطلوبة لتغطية 100 ألف دولار من الوديعة، والبالغة حوالى 26 مليار دولار، غير موجودة الآن ويعول على سدادها من البنوك القابلة للاستمرار بعد رسملتها وفق قانون لاعادة هيكلة القطاع المصرفي.

**حلول من خارج الصندوق**

قد يكون من المفهوم اللجوء إلى مثل هذه الحلول «لو كانت الدولة مفلسة، أو لا تمتلك الموارد الكافية لتغطية ديونها»، يقول خوري. «أمّا وأنها قادرة، فان عدم إرجاع الحقوق لاصحابها يعتبر خطيئة. فادارة الدولة لأصولها بكفاءة وتشغيل مرافقها العامة بفعالية وتوسيع الامتيازات وحسن إدارتها تؤمن مبالغ طائلة، لا تكفي فقط لاعادة الحقوق لاصحابها، إنما أيضاً للتعويض على كل المواطنين بأضعاف مضاعفة. وتعطيها في المقابل القدرة على التوسع بالخدمات الاجتماعية سواء كانت صحية أو تعليمية وتحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد على حد سواء.«

ففي علم الاقتصاد والادارة هناك ما يعرف بـ «خلق القيمة value creation »، برأي خوري. و»هذه الطريقة مطلوب اللجوء إليها حتى ولو لم يكن هناك أزمة وافلاسات. فمن غير الصحي ولا المنطقي أن يكون هناك موارد قيّمة غير مستغلة، أو غير مطوّرة في الدولة. بيد أن هذا الحل لا يستقيم إذا بقيت المؤسسات الاساسية والكبيرة في يد الدولة. إذ سيبقى

المردود منها متدنياً جداً، وتبقى مرتعاً للفساد والهدر وقلة الكفاءة في الادارة والتوظيف السياسي والصفقات العامة والمحسوبيات التي يستفيد منها البعض على حساب كل المواطنين. من هنا يجب خلق قيمة من هذه المرافق.«

و»لكي لا نبقى في الاطار النظري سنأخذ مثلاً واحداً من خارج الصندوق outside the box هو المرفأ»، بحسب خوري، و»هو مثال من عشرات، إن لم يكن مئات الامثلة التي يمكن أن تشكل حلاً لتعزيز إيرادات الدولة والتعويض على المودعين في الوقت نفسه». فقيمة المرفأ اليوم بالقياس إلى حجمه والاراضي التابعة له والمنشآت القائمة عليه تساوي 8 مليارات دولار على أكثر تقدير، إنما في حال تأهيله وتحويله إلى منطقة تجارية وسياحية متقدمة على شاطئ المتوسط، وزيادة مساحته، وإدارته من القطاع الخاص... ترتفع قيمته إلى 50 مليار دولار. وعليه إذا خصخصت الدولة 49 في المئة منه بطريقة شفافة، وإدارة سليمة مع حوكمة، ترتفع حصتها إلى 25 ملياراً في ظل نسبة 51 في المئة، بدلا من 8 مليارات دولار وهي تملك نسبة 100 في المئة. وبالتالي يوضع الفرق في صندوق التعويض على المودعين، والباقي تستفيد منه الدولة لتعزيز خدماتها. أليس هذا الحل أفضل للاقتصاد والخدمات وزيادة الايرادات؟ وعلى هذه الشاكلة أمثلة في المطار، والواجهة البحرية، والعقارات الجبلية، ومؤسسات الخلوي والكهرباء.... وغيرها الكثير.

**التفاوض مع الصندوق بطريقة مختلفة**

اللجوء إلى مثل هذه الحلول لا يعيق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كما يروج البعض. فجل ما يهم الاخير هو استعادة أمواله لانه في نهاية

المطاف يعتبر مصرفاً. و»أمواله تكون مضمونة أكثر في هذه الطريقة، من اللجوء إلى شطب الودائع وإرجاعها على أساس قيم غير حقيقية»، بحسب خوري. و»بالتالي تأخير نمو الاقتصاد واستعادته عافيته، وعدم ضمان زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم نتيجة الانكماش الذي سيستحكم في الاقتصاد». هذه المقاربة التي تؤمن ما يعرف بـمعادلة رابح – رابح، للدولة والمواطن والمودع والمؤسسات العامة والخاصة، لا تخدم المنظومة التي يهمها إبقاء المؤسسات في يد الدولة لضمان توظيفاتها السياسية وحماية صفقاتها. فـ»لا يوجد بلد متطور واحد في العالم تدير فيه الدولة المؤسسات الخدماتية والانتاجية»، من وجهة نظر خوري. «حتى أن الشرطة في الولايات المتحدة الاميركية أصبح جزء منها خاصاً. وقد قدمت تجارب البلدان بالبراهين الاكيدة أن الدولة عاجزة عن الادارة. مع ضرورة التفريق هنا بين الدولة والبلد. فما يهمنا نحن في النهاية هو مستقبل البلد وليس الدولة التي تشكل جزءاً من البلد.«

**أزمة لبنان «غير!«**

الاكيد أن «هناك مشكلة لبنانية في التفاوض مع صندوق النقد الدولي. وهناك عجز واضح في إيصال الفكرة والمنطق من كيفية استعمال اصول الدولة للخروج من الازمة لتحقيق النمو والتعويض على المودعين». برأي خوري. فـ»خشية صندوق النقد هي من أن يعيق تخصيص أصول الدولة قدرتها على خدمة دينها بسبب نقص مواردها المحتمل. إلا أن الجواب في خلق القيمة والادارة السليمة. وعليه يجب على المفاوضين التفكير «أبعد من أنوفهم». لان صندوق النقد في نهاية المطاف هو مؤسسة بيروقراطية كبيرة لديها وصفة واحدة يستخدمها في مختلف البلدان. إنما الفرق أن لبنان

أزمته مختلفة عن كل البلدان باعتراف الصندوق نفسه. وعليه فان احترام هاجس الصندوق لا يجب أن يمنع من التفاوض معه بمنطق وعقلانية ومن منطلق القوة لا الضعف.»

**خسارة الرساميل باتت أمراً واقعاً**

التسويق بان استعمال أصول الدولة بطريقة عقلانية هو لانقاذ المصارف فقط يجافي الحقيقة كما يؤكد رائد خوري. فالمصارف سبق لها وتحملت الخسارة من رساميلها وقدمتها بملياراتها العشرين على مذبح الازمة، ولم يبق لها إلا زبائنها. ومع هذه الخطة التي تفلس المودعين لن يبقى لها شيء. وبالتالي لا يعود لها وجود. وبرأي خوري أن مصلحة المصارف هي في الدفاع عن المودع لانه مبرر وجودها. كما أنه من غير المنطقي عدم التنسيق والوقوف على رأي المصارف في خطط التعافي خصوصاً أنها محور هذه الخطط.

**قوة قهرية وأزمة نظامية**

في النهاية، الأزمة التي يتخبط فيها لبنان بشكل تصاعدي هي، برأي رائد خوري، ثمار سياسة الدولة المتلهية بالقشور بدلاً من معالجة لب المشكلة. وعدا عن فشلها في تنفيذ الاصلاحات، فهي «تحفر قبرها بيدها» من خلال الخضوع لخطط واملاءات ستزيد الانكماش وتعمق الفقر و»تهشل» ما تبقى من استثمارات. ومن الضروري التذكير بحسب خوري بان «هذه الازمة نتيجة قوة قهريةforce majeure ، وخطر نظامي systematic risk.وأبرز دليل على ذلك برأيه تعثر كل البنوك، وعدم اقتصار الامر على واحد أو أثنين أوحتى ثلاثة. وعليه فان المعالجات يجب أن تبدأ بالدولة وتتدرج نزولا إلى المصارف ومن ثم المودعين. وعلى كل

طرف أن يتحمل جزءاً من هذه الخسارات بحسب مسؤوليته. وبما أن الدولة هي المسؤولة الاكبر يجب عليها أن تتحمل الحصة الاكبر.

https://www.nidaalwatan.com/article/110804-%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%81%D8%A3-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%87-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D9%85%D9%86-8-%D8%A5%D9%84%D9%89-50-%D9%84%D9%89-50-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AE%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84

## 5 - خوري: الفريق اللبناني المفاوض مع صندوق النقد الدولي ضعيف ويفتقد الإبتكار

## الحريق النقدي يكتسح "بياس" الحلول... فهل تُطفأ نارُ الانهيار بالنار؟

خالد أبو شقرا، 3حزيران 2022

بقاء مؤسّسات الدولة في يدها لا يقدّم أي قيمة مضافة للمواطنين... والكهرباء خير دليل

لا شبيه لما يجري في لبنان إلا ما حصل في القسطنطينية في القرن الخامس عشر. كما سقطت الامبراطورية أثناء انقسام مجلس شيوخها على "جنس الملائكة"، ينهار لبنان ومسؤولوه ملهيين بطبيعة الخسائر، حجمها ومن يتحملها. جدل "بيزنطي" عقيم لا غلبه فيه لأي فريق، والخاسر الوحيد فيه هو الاقتصاد ومن خلفه كل المواطنين.

ثلاث سنوات من "اللاقرار" خسّرت لبنان ما يقارب 70 مليار دولار، كانت كفيلة بحماية حقوق المودعين وضمان وقف الانهيار. ومع كل يوم تأخير في اعتماد الاصلاحات الحقيقية تزداد الخسائر وتطول فترة الخروج

من الأزمة حتى نكاد يصبح لبنان كأفغانستان، وغيرها من الدول التي لا خلاص لها من الازمات.

**كلفة اللاقرار**

عشية 17 تشرين الاول كان حجم احتياطي العملات الصعبة في مصرف لبنان يقارب 32 مليار دولار، ومحفظة ديون المصارف للقطاع الخاص تقدر بـ55 ملياراً. وبدلاً من المحافظة عليها من خلال: "إقرار "الكابيتال كونترول"، وإصدار قانون يلزم المقترضين بالدولار التسديد بالعملة نفسها جرى تمييع هذه الاجراءات"، بحسب وزير الاقتصاد السابق رائد خوري. فخسر لبنان في 3 سنوات نحو 20 مليار دولار من الاحتياطي. وجرى تسديد نحو 25 مليار دولار من القروض بغير قيمتها الحقيقية أي بالليرة أو اللولار. وتم تهريب ما لا يقل عن 10 مليارات دولار (تم تحويل 6 مليارات دولار في الفترة الفاصلة بين عامي 2019 و2020 وحدها بحسب تقرير للامم المتحدة). هذا المبلغ المهدور والمقدر بحدود 70 مليار دولار كان كفيلاً بوقف الانهيار وضمان تسديد الودائع لكل المودعين"، برأي خوري. وذلك على عكس ما تحول "استراتيجية النهوض بالقطاع المالي" لحكومة تصريف الاعمال إيهام المودعين زوراً بأنها سترد 90 في المئة من الودائع. فهذه النسبة التي تعود للودائع التي تقل عن 100 ألف دولار، لا تشكل، بحسب خوري، "أكثر من 10 مليارات دولار. ما يعني أن الخطة ستشطب أكثر من 90 مليار دولار وتعطل أي إمكانية لعودة نهوض الاقتصاد."

**القول ونقيضه**

أمّا ولم يحصل ذلك عن "سابق إصرار وتصميم" من قبل السلطة السياسية على وجه التحديد، لم يبق إلا "منفذ" صندوق النقد الدولي الصغير، وهنا بدأت "التباديع". ففي الوقت الذي تتعهد فيه الحكومة لـ"الصندوق" بتغيير النهج المتبع الذي أوصل البلد إلى الافلاس، تستمر في مد اليد على ما تبقى من عملة صعبة في "المركزي" والمضي بدعم الليرة على صيرفة... "فما اعتاد على فعله السياسيون طوال العقود الثلاثة الاخيرة يستمرون في فعله"، برأي خوري، "مع فارقين أساسيين وهما: عدم القدرة على الاستدانة من الخارج بعد التخلف عن السداد، وتعميق عزلة لبنان عن بعده العربي نتيجة السياسات المتبعة."

**ضمان النمو**

تسديد الخسائر الهائلة التي مني بها الاقتصاد لا تتطلب سحراً أسود. فهناك رأسمال المصارف والودائع مع ما تبقى من الاحتياطي والذهب، وهناك أصول الدولة. "إن لم تمد الدولة "يدها إلى جيبها" ستكون النتيجة تبديد أكثر من 85 في المئة من قيمة الودائع التي يبنى عليها الاقتصاد، وتقهقر البلد والغرق في دوامة الدين كيفما أتت الحسابات"، بحسب خوري، و"الهدف من استعمال أصول الدولة أو جزء منها، ليس لتعويض المودعين فقط كما يظن البعض، إنما لضمان نمو وتطور الاقتصاد. فبقاء هذه الاصول من شركات ومؤسسات وهيئات ومجالس في يد الدولة بعد شطب الديون سيراكم الخسائر ويزيد الاكلاف. إذ ستبقى هذه القطاعات "مرتعاً" للهدر والفساد، وتقديم أسوأ خدمة بأعلى تكلفة. والمواطنون المالكون لها لن ينالوا شيئاً. وذلك على عكس إدارتها بطريقة سليمة

ومربحة، في حال جرت الاستفادة منها بأكثر من طريقة من دون أن نكون نعني بذلك بيعها كلياً.

**خوري: السياسيون مستمرون في النهج نفسه رغم الانهيار**

التفاوض مع الصندوق

هذه المقاربة المرفوضة كلياً من صندوق النقد الدولي قبل أن "تلفظها" الحكومة، تعود لكون "الصندوق" لديه قوالبه الجاهزة التي يطبقها في البلدان المأزومة. وحلوله عادة ما ترتكز على خبرة سابقة ومبادئ المحاسبة العمومية. إلا أن إقرار "الصندوق" بفرادة الازمة اللبنانية يتطلب في المقابل حلولاً مغايرة وغير تقليدية"، يقول خوري، و"عدم التوصل لمثل هذه الحلول يتحمل مسؤوليته الفريق اللبناني الذي لا يفاوض مع فريق موظفي "الصندوق"، من موقع عديم الخبرة فحسب، إنما أيضاً مع نقص كبير في الابتكار لما فيه مصلحة البلد والاقتصاد. فمشكلة لبنان أكبر من إفلاس تقليدي ينطبق عليه مبدأ تراتبية الحقوق والمطالب، أو ما يعني شطب رأسمال المالكين ثم حملة الاسهم ثم المودعين. فالبلد لا يملك بنى تحتية قادرة على دعم النهوض في المرحلة اللاحقة، هذا من حيث المبدأ. أما في الواقع فان قوة التفاوض مع صندوق النقد الدولي تتطلب التفكير من خارج الصندوق. ولا سيما أن من يتعاطى معهم لبنان موظفون لا يحيدون عن المبادئ الاساسية، ولا رغبة لديهم باستيلاد الحلول لأزمة فريدة كالتي تضرب لبنان.

**التفكير خارج الصندوق**

في العادة يقضي توزيع الخسائر بشطب رساميل أصحاب العلاقة أولاً، إنما بالنسبة إلى الحالة اللبنانية فان "النموذج النقدي المصمم من مصرف لبنان منذ البداية مغاير لنماذج مثله في مختلف دول العالم. ففي الوقت الذي لا تعطي فيه المصارف فائدة تتجاوز 50 نقطة مئوية (0.5%)، وتكون بأحيان كثيرة صفراً أو حتى سالبة ويربح المساهم بين 8 و10 في المئة، فان النموذج اللبناني يعطي المودع ربحاً مثل المساهم أو حتى أكثر في أحيان كثيرة. فالربح في القطاع المصرفي الذي يقدر بـ15 في المئة سنوياً، كان يذهب منه حوالى 6 في المئة كتوزيع أرباح للمساهمين والـ9 في المئة المتبقية كانت أرباحاً محتجزة أدت إلى تضخم رأس المال. والدليل أن رأسمال المصارف الذي كان بحدود 1 إلى 1.5 مليار دولار في بداية التسعينيات ارتفع إلى حدود 20 مليار دولار عشية الازمة. في المقابل فان أرباح المودعين ارتفعت من 4 في المئة وصولاً حتى 10 في المئة في السنوات الاخيرة. وعليه فانه من الطبيعي أن يتحمل المساهم في البنوك الاجنبية المسؤولية بداية لأنه يستفيد مع علمه بالمخاطر على عكس المودع. أما الحالة اللبنانية فقد صممت هيكلياً لضمان استفادة المودعين بقدر المساهمين. وهذا التصميم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في أي عملية تفاوض مع صندوق النقد الدولي.

من جهة ثانية فان لصندوق النقد الدولي حجتين لعدم استخدام أصول الدولة، الاولى أن هذا الاستخدام لا يجب أن يكون تحت إدارة الدولة لانها تؤدي إلى استمرار الهدر. والثانية أن استخدام أصول الدولة لاطفاء ديون المودعين غير عادل لبقية المواطنين من غير المودعين. وبرأي خوري فان "من غير المطروح بأي شكل من الاشكال إبقاء أصول الدولة في ظل

الصندوق السيادي تحت إدارتها. كما أن بناء اقتصاد سليم يعود بفوائد أكثر على غير المودعين من خلال النمو الاقتصادي وتحسن الخدمات وضمان فرص العمل والمدخول الجيد."

المشكلة الأكبر لغاية اللحظة أن طرح الحكومة بشطب الدين، لا تقابلة أي خطة جدية لاعادة النهوض وتفعيل القطاعات وتأمين تدفق العملة الصعبة وتعويض الخسائر في القدرة الشرائية بشكل حقيقي، من دون التسبب بتضخم. والخوف من أن يكون الحل الوحيد المتبقي لاخماد حريق الانهيار هو بتجويع نيرانه، أي إشعال النار بجبهة متقدمة لكي لا يعود هناك ما يأكله الحريق الكبير. وهو ما يعرف عملياً باطفاء الحريق بالحريق.

https://www.nidaalwatan.com/article/83657-%D8%AE%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%B9-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D9%81-%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%82

## 6 - هل ينجح الإتفاق مع صندوق النقد؟

ميشال قزح، 19أيلول 2022، الملحق الإقتصادي

وصلنا الى مرحلة قرب انتهاء احتياطيات مصرف لبنان، ونحن أمام خيارين : إما الاتفاق مع صندوق النقد وإما بيع الذهب.

بيع الذهب سيكون صعباً اذ لا اتفاق سياسياً عليه؟ وبالتالي سنذهب مجبرين الى الاتفاق مع صندوق النقد ولو بعد حين. عدد كبير من الدول اتفق مع الصندوق لكن البرامج التي نجحت قليلة، منها اليونان ومصر وذلك بسبب وجود أركان في السلطة طبّقوا البرامج بحزم.

خيار الصندوق يحتاج الى اصلاحات بنيوية في الاقتصاد لوقف النزيف في العملات الصعبة، والوصول الى التوازن في ميزان المدفوعات والى النموّ والى الاستقرار في سعر الصرف.

المشكلة في لبنان هي في الزعامات الحاكمة التي ستمنع أي اصلاحات، حتى لو تمّ اقرارها بموجب قوانين في مجلس النواب.

ستبقى هذه القوانين حبراً على ورق في الجوارير من دون تطبيق.

كما ان باب التهريب مشرّع على مصراعيه على الحدود وفي المطار والمرافئ. ولن يتوقّف رغم الاتفاق مع الصندوق كون الموجودين في السلطة شركاء ومستفيدين. كما ان المحسوبيات موجودة في جميع المرافق العامة، وبالتالي الفساد ينهش في جميع الادارات، وبالطبع هؤلاء سيبقون لأنهم ناخبون للسياسيين. كما لن ينجح أي برنامج مع الصندوق بدون اعادة هيكلة القضاء والقوى الأمنية لتمكين المحاسبة ومكافحة الفساد... يبدو انه عبثاً نحاول الانقاذ بوجود هذه الطبقة السياسية الفاسدة.

(*)مستشار مالي

https://www.nidaalwatan.com/article/109174-markets%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF

## 7 - البيان الختاميّ لوزراء الزراعة: عرضٌ للمشاكل والحلول على صعيد الأمن الغذائي

26أيلول 2022 المصدر: الوكالة الوطنية للإعلام

صدر عن اجتماع وزراء الزراعة في لبنان، سوريا، العراق والاردن الذي انعقد في العاصمة الاردنية عمان، بيان ختامي عرض للمشاكل والحلول والمخاطر التي تواجهها المنطقة على صعيد "الأمن الغذائي". وجاء فيه:

"في إطار السعي لتعزيز أواصر التعاون بين الدول العربية الشقيقة والمنظمات الدولية لدعم وتطوير الإنتاج الزراعي وتسهيل إنسياب السلع الزراعية وايجاد الحلول للأزمات الغذائية المتزايدة، ما يستدعي تكاتف الجهود لصنع السياسات التي تخدم القطاع الزراعي وتساهم في التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية وتحقيقا لما تم الإتفاق عليه ما بين وزراء الزراعة في كل من جمهورية العراق، الجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية في اللقاء الرباعي الذي إستضافته وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية - بيروت تاريخ 28-29 تموز 2022، وتحقيقاً لآمال القطاع الزراعي والتكامل الغذائي بين الدول العربية، وحيث يتم التباحث حول تسهيل التعاون في المجال الزراعي بين الدول المشاركة في مجالات متعددة للقطاع الزراعي، في حضور:

وزير الزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية خالد الحنيفات، وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية محمد حسان قطنا ووزير الزراعة في جمهورية العراق محمد كريم الخفاجي ووزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية عباس الحاج حسن.

وضم جدول الأعمال:

-مناقشة القضايا المتعلقة بالتبادل التجاري الزراعي وتسهيل إنسياب السلع الزراعية بين الدول المشاركة.

-مناقشة القضايا الفنية الزراعية وإمكان تطوير التعاون الفني للقطاعات الزراعية النباتية والحيوانية والإرشاد الزراعي وتبادل الكفاءات لبناء القدرات للعاملين والفنيين في الدول المشاركة.

-مناقشة رفع مستوى الأمن الغذائي للدول المشاركة من خلال التكامل الغذائي.

-مناقشة الاجراءات الموحدة لمواجهة تحديات النقص المستمر في الموارد المائية وإنتشار الأوبئة.

-تشجيع الاستثمار والتبادل التجاري بين الدول المشاركة.

-لقاء المديرين الإقليميين للمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والعاملة في الدول المشاركة لبحث سبل التعاون مع المنظمات.

-بحث إجراءات تسهيل عمليات تبادل وتسجيل الأسمدة والمبيدات والأدوية واللقاحات البيطرية والبذور والتقاوي المحسنة ومدخلات الإنتاج النباتي والحيواني مع مراعاة خصوصية الدول المشاركة وتعليماتها.

-بحث إمكان توحيد روزنامة زراعية بين الدول المشاركة لتسهيل وتوضيح عمليات التبادل التجاري بين الدول المشاركة.

-استعراض تحديات الأمن الغذائي والحاجة لمرصد إقليمي للأمن الغذائي يساهم في الحد من آثار الأزمات والصدمات وتأثيرها على بلدان المنطقة وإرساء أسس تعاون أوسع ومستدام وتوفير البنية التحتية لمخزونات الطوارئ لمنظمات الاغاثة الاقليمية والدولية.

-استعراض تحديات التغير المناخي ووسائل التكيف التي تحتاجها المنطقة وآفاق التنسيق لتحقيق ذلك.

وقد اتفق السادة الوزراء على أهمية ما يلي:

-تعزيز التبادل التجاري وتسهيل إنسياب السلع الزراعية بين الدول ووضع أطر متينة لتطوير التعاون الفني في القطاعات النباتية والحيوانية والإرشاد الزراعي وتبادل الكفاءات وبناء قدرات العاملين.

-أولوية رفع مستوى الأمن الغذائي وتعزيز التكامل بين الدول في ظل التغيرات الدولية وتوقعات ازدياد الطلب على الغذاء وارتفاع الاسعار واتجاه الدول المنتجة والمستوردة للغذاء لزيادة المخزون الاستراتيجي.

-دعم مبادرة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) في استضافة الاردن المرصد الإقليمي للأمن الغذائي ليكون له دور في رسم السياسات وتقديم الحلول الناجعة والعاجلة لقضايا الأمن الغذائي المختلفة.

-إجراء دراسة حول إمكان إنشاء مركز إقليمي للأمن الغذائي في المملكة الاردنية الهاشمية وبما يعزز الخدمات ويرفع قدرة الاستجابة للأزمات في المنطقة والتعاون مع برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) لإجراء الدراسات اللازمة المتعلقة بذلك.

-تسهيل التجارة وتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار وتوفير بيئة تعزز فرص توفير السلع وترفع من كفاءة الصناعات الغذائية.

-رفع مستوى التنسيق لمواجهة تحديات التغير المناخي كافة، وشح الموارد المائية وإنتشار الأوبئة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتنفيذ مشاريع إقليمية تنموية مشتركة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

-الترحيب بمقترح إنشاء شراكات لتسويق المنتجات الزراعية ودعم جهود الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية في تعزيز تبادل السلع الزراعية وتطوير التعاقدات والتوجه نحو الزراعات غير التقليدية، والتعاون لرسم روزنامة زراعية تعكس كميات الإنتاج ومواعيده بما يخدم التكامل الزراعي بين الدول.

-وضع أسُس توحيد إجراءات تسجيل الأسمدة والمبيدات والأدوية واللقاحات البيطرية والبذور والتقاوي المحسنة ومدخلات الإنتاج النباتي والحيواني مع مراعاة خصوصيات الدول، بما يعزز توفر مدخلات الإنتاج ويُمكّن المنتجين من تطوير الإنتاج كمّاً ونوعاً، وتبادل المعلومات بشأن قوائم المبيدات المحظورة وقوائم الآفات الحجرية."

https://www.nidaalwatan.com/article/110955-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A

## 8 - اذا تكالبت جميعها تقذف البلاد إلى جهنم التضخم المفرط

## 10أسباب تدفع الدولار لاستئناف صعوده الصاروخي

باتريسيا جلاد، 19أيلول 2022، الملحق الإقتصادي

يبدو أن استقرار سعر صرف الدولار في السوق السوداء عند 38 ألف ليرة الاسبوع الماضي سيصبح في «خبر كان». فاذا استأنف الدولار تحقيق وثبات يومية بين 500 وألف ليرة ستتحقّق توقعات بنك أوف أميركا التي أعلنها منذ عامين بوصوله الى 47 ألف ليرة لبنانية، رقم كان وقتها بالنسبة للبنانيين ضرباً من الخيال.

لم يعد هذا التوقّع بعيداً عنا مع رفع مصرف لبنان يده عن الدعم المتبقي في موازاة نزيف مستمر للإحتياطي الإلزامي، وفي ظلّ الطريق شبه المسدود الذي يلوح بالنسبة للإستحقاقات المحورية مثل رئاسة الجمهورية، وتشكيل الحكومة، فضلاً عن توقيع الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي الذي يبدو انه لن يتحقق في الأشهر المقبلة بسبب البطء الشديد في إقرار القوانين والخطط المطلوبة للسير على سكّة الإصلاح.

لا يختلف اثنان على أن ارتفاع سعر الصرف سيتأثر بالتخبط الحاصل على الساحة السياسية ولما لذلك من تداعيات على الساحة الإقتصادية والمالية والنقدية.

**خاطر: عوامل الصعود متوافرة**

ويعتبر الباحث في الشؤون المالية والاقتصادية البروفسور مارون خاطر أن لارتفاع سعر صرف الدولار أسباباً عدّة أهمها:

»أولاً، شحّ الدولار في البلد وعدم دخول تدفقات نقدية جديدة اضافية بالعملة الصعبة، مقابل طلب متزايد عليه خصوصاً لاستيراد المواد

الأساسية لا سيما المحروقات بعد انسحاب منصة «صيرفة» من تمويل جزء من استيراد البنزين، وبالتالي زيادة الطلب على الدولار في السوق السوداء من قبل المستوردين والتجار.

ثانياً، غياب المعالجات الجدّية، ما يجعل من هذا السعر إنعكاساً لمزاج السوق المتأثر بانسداد الأفق الحكومي وربما الرئاسي وعدم وجود مخارج واضحة حتى الآن.

ثالثاً، تفلّت السوق السوداء من اي ضوابط، ما يجعل منها مساحة مفتوحة لجني الأرباح وتوجيه الرسائل السياسيَّة.»

ويشدِّد خاطر على «أنَّ كل تلك العوامل، لا سيما عدم حصول خروقات سياسية حقيقية إن كان لناحية تشكيل حكومة أو حصول إنتخابات رئاسية في موعدها، تؤدي الى جعل الدولار الأميركي من دون أي سقف محدد، ويبدو أننا سنصل الى سعر صرف بقيمة 40 ألف ليرة وهو مستوى مرتفع جداً، في ظلّ غياب المعالجات وعدم وجود جدية في المقاربة واستمرار المشاكل السياسية من دون توقف.»

أما في ما خص المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فيرى أنَّه «لا يمكن التعويل عليها في ظل الفراغين الحالي والمقبل. يدفعنا ذلك قسراً، ومن دون اقتناع، الى ربط المستقبل بالآتي من الإستحقاقات. لذلك ارى أن سعر الصرف لن يكون له سقف إن استمرَّت المراوحة». في سياق متصل يشير البروفسور خاطر الى أنَّ سعر الصرف قد يشهد إنخفاضات موقتة قد تتزامن مع انفراجات في الملف الحكومي أو تسريبات عن حلول ما.

وأكّد خاطر أن «لا مفاجآت سارة تنتظر اللبنانيين اذا استمر الوضع على ما هو عليه اليوم. اذ سنشهد تفاقماً للأزمات الإجتماعية كنتيجة

لارتفاع سعر صرف الدولار وللأزمة السياسية التي نتخبّط بها. فالمواطنون الذين كانوا يسيّرون أمورهم على سعر صرف بحدود 30 ألف ليرة للدولار، زاد الخناق عليهم بعد خروج الدولار اليوم عن السكة وتفلّت سعر الصرف، ووضع اسعار المحروقات على سلّم متحرّك. في ظل هذا الوضع رأى أن معالجات زيادة الرواتب للقطاع العام لم تعد حلولاً بل باتت مسبّبة للمشاكل، لأن زيادة الأسعار ينتج عنها تضخم يؤدي الى تآكل الزيادات حتى قبل ان تُدفع خاصة أنَّها ستموّل عبر طبع النقود، وبالتالي الى زيادة الكتلة النَّقديَّة.

وفي ما يتعلق بالحلّ الأنجع لوقف الفوضى المستعرة وتفلّت الدولار، يركز خاطر على «دور الدولة في توفير الحلول. فالمواطن هو الذي يتحمّل عواقب ما يحدث، وبالتالي الحلول يجب أن تبدأ عبر تشكيل حكومة جديدة ثم انتخاب رئيس لبناني جديد قادر محلياً ودولياً على جمع الأفرقاء اللبنانيين على إتخاذ قرارات شجاعة تشكّل نواة لحلّ الأزمة». لافتاً الى أن»هذه هي الحلول التي نتوخاها والتي لا يجب ان ترتبط بإدارة الفراغ. نريد أن يكون هناك حكومة انطلاقاً من استقامة العمل المؤسساتي وصولاً الى انتخاب رئيس للجمهورية في اقرب وقت ممكن، اليوم قبل الغد.«

وأوضح خاطر أن «ما تبقى لدى مصرف لبنان من احتياطي لا يتيح له إمكانية التدخل مدافعاً عن سعر الصرف المتفلت. وكل المعالجات التي تصدر من خلال التعاميم لا سيما الـ 158 (المتعلق بالإجراءات الإستثنائية المتعلقة بالسحب النقدي من الحسابات) أو الـ161 (المتعلق بسحب العملاء مبلغاً نقدياً بالدولار من حساباتهم بالليرة اللبنانية على سعر منصة صيرفة)، بدأت تفقد مفعولها مع ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية.

ويبدو ذلك جلياً من خلال الإرتفاع الذي يسجّله دولار «صيرفة» ليلحق بركب السوق السوداء، يعني ذلك أن الهدف الذي وضعت على اساسه «صيرفة» فشل نهائيا.«

في هذا السياق، أشار خاطر الى أنّ «وَقف دعم المحروقات من خلال منصة «صيرفة» ليس الا مثالا على ذلك، فعوضاً عن تدخّل مصرف لبنان بنفسه شارياً الدولار في السوق السوداء، تمّ تحويل هذا الأمر الى التجار لشرائه من السوق السوداء ما ينعكس ارتفاعاً في الطلب على الدولار.«

وبالنسبة الى حلّ الدولرة الشاملة فانه لا يتناسب بالنسبة الى خاطر مع وضع لبنان، ولا يمكن تطبيقه في بلد ليس لديه ما يكفي من عملات صعبة لتأمين مستلزماته الأساسية. وبرأيه إن «الدولرة الشاملة هي إعدام لدور المصرف المركزي والسياسات النقدية المعتمدة». مشدّدا على أنه «قد يبدو الاصرار على استبدال الليرة بالدولار وكأنه تسويق مقنَّع «لمجلس النقد»، ولمبدأ كفّ يد المصرف المركزي عوضاً عن تكريس إستقلاليته والذهاب الى تعديل قانون التسليف لا سيما منع تمويل الدولة بطريقة عشوائية.«

**شمّاس: كل المسألة في زيادة الطلب وقلة العرض**

يرى المستشار المالي غسان شمّاس ان «الدولار غير متأثّر بشكل كبير بالأزمة السياسية التي نعيشها، وإنما بالعرض والطلب بشكل اساسي، ولن يصير أكثر ما صار.«

معتبراً خلال حديثه مع «نداء الوطن» أن «الإرتفاع الذي يسجّله ليس كبيراً جداً، وساهم به توقف المصرف المركزي عن رفد سوق استيراد مشتقات النفط بالدولار النقدي، ولجوء المستوردين الى السوق السوداء لتوفير الدولار.«

ويترقّب شمّاس تداعيات إقفال المصارف ابوابها لفترة 3 أيام، اذ سيتبين لنا من ذلك الإمتحان كما قال ما يلي: «إذا ارتفع سعر الصرف فأن الطلب على الدولار يفوق السيولة وان «صيرفة» البنوك كانت تكفي السوق. واذا تراجع، سنعلم أن السيولة متاحة وإقفال المصارف لم يؤثّر على سعر الصرف.»

اما الأزمة الدستورية المقبلة، برأي شمّاس فإنها «قد تخفف من الحماسة في السوق التجارية والصناعية والإستهلاكية، ولكن لن تتسبب بأزمة دولار، وما يقال خلاف ذلك يدخل في خانة التهويل، باعتبار أن العرض والطلب هما وراء تحرّك سعر الصرف.

أما موافقة مجلس النواب في جلسة يوم الجمعة الماضي على زيادة رواتب القطاع العام 3 أضعاف، وتداعياتها على ارتفاع سعر صرف الدولار، فيرى شماس ان ذلك «سيرفع السيولة في السوق ويؤدي الى ما يسمى SPRING أي سبق سريع لزيادة سعر صرف الدولار، باعتبار أن من كان يتقاضى 3 ملايين على سبيل المثال سيحصل على 9 ملايين... ما سيزيد من قدرته الإستهلاكية وبالتالي زيادة حجم الواردات.

**منصور: الدولرة الشاملة هي الحلّ**

لدى الأستاذة الجامعية المتخصصة بالاقتصاد النقدي ليال منصور مقاربة مختلفة لتطور سعر صرف الدولار والحلول «المفرملة» لارتفاعه. اذ تعتبر أن اتجاه الدولار صعودي أكان بسرعة أو تدريجياً بدعم من العوامل السياسية والإجتماعية، وتدخّلات مصرف لبنان.

وشبّهت منصور تحرّك الدولار بالسيارة التي تتجه صعوداً نحو الجبل ولا يمكن للعابر أن يعلم متى ستغيّر سرعتها او يتخّذ السائق قراراً بزيادة سرعته أو التباطؤ في السير.

وعن الدور الذي تلعبه التطورات السياسية، أشارت منصور الى أن «سعر صرف الدولار ممكن أن يحقق في يوم واحد قفزة عالية بدلاً من أن تستغرق تلك الوثبة أسبوعاً كاملاً استناداً الى المؤشرات السياسية التي تعتبر محرّكة وغير مسبّبة للسرعة.»

وبرأيها حتى لو تمّ انتخاب رئيس للجمهورية فلن ينخفض سعر صرف الدولار، وحتى لو تمّ التوافق مع صندوق النقد الدولي وتمّ إصلاح قطاع الكهرباء، باعتبار أن لبنان بلد مدولر «لو شو ما عملنا.»

وحول الحلول التي تقترحها، رأت أن الحلّ الوحيد هو الدولرة الشاملة أو الـ currency board. وفي تلك الحالة يتمّ الغاء الليرة اللبنانية واستبدالها بالدولار أو بعملة مشابهة للعملة الوطنية كأن تطبع على عملة الدولار الأرزة اللبنانية، فتصبح العملة دولار الأرزة التي يتمّ التداول بها في البلاد ويمكن استبدالها بالدولار الأميركي في حالات الإستيراد والتصدير أو ضرورات السفر والشراء من خارج لبنان. عندها لا يكون لدينا مصرف مركزي ولا تقترض الدولة من مصرف لبنان...فيصبح لبنان أقوى بلد على صعيد النقد.

واستندت في ذلك الحلّ الى دراسة عن الدولرة أعدّت وأثبتت أن لبنان غير قادر على إدارة العملة.

وحول عدم إمكانية اعتماد مجلس النقد currency board في لبنان وذلك بشهادة غالبية الإقتصاديين وحتى صندوق النقد الدولي، أشارت الى

انه «لا يوجد حلّ آخر أمامنا، مصنفة حالة البلاد بمريض لا يستطيع السير على رجله وأمامه حلاّن: إما أن مصيره الموت أو قطع رجله، فماذا يختار؟

واضافت، للتمكن من توحيد سعر صرف الدولار امامنا إما الدولرة الشاملة أو تحرير العملة من العرض والطلب. وبما ان الخيار الثاني مستحيل باعتبار ان مسار الدولار ارتفاعي ويمكن أن يصل الى مليون ليرة، فإن الخيار الأول يبقى الأنسب، علماً أن العملة الوطنية لا ثقة فيها أصلاً وغير متداول بها خارج البلاد.

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

https://www.nidaalwatan.com/article/109125-%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%B0%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%87%D9%86%D9%85-%D8%A7-%D8%AC%D9%87%D9%86%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%B710-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

## 10 - حالات إنسانية تُظهر إخلال البنوك في تطبيق قوانين ومبادئ تُنادي بها

### فقدان ثقة كامل بالمصارف يُنذر بفتح "أبواب جهنم" على كل الاحتمالات

خالد أبو شقرا، 24أيلول 2022

من لم يكن يخطر بباله تحصيل حقه بالقوة أصبح اقتحام المصرف بالنسبة إليه كـ"شربة الماء" (فضل عيتاني)

إنتقال المودعين إلى مرحلة تحصيل ما أمكن من حقهم بأيديهم، أو التفكير فيه أقله، أتى بعد إحباط السلطات السياسية، النقدية والقضائية لمطالباتهم القانونية والمنطقية. فالعجب اليوم ليس من انتفاضتهم المتأخرة، إنما من سكوتهم طيلة الفترة الماضية. ذلك على الرغم من كل ما رافق هذا الملف من تمييع ومماطلة، كان الهدف منه «تذويب الودائع». ومع إدراك المودعين، ولو متأخرين للحقيقة المرة، أصروا على عدم إرجاع «سيف» حقهم إلى «غمد» الانصياع للوعود، فهل يلامون؟!

المصارف التي تماهت مع السياسات النقدية طوال السنوات الماضية، وأحبطت أكثر من خطة تعاف اقتصادية، تلعب دور الضحية. فعقب اقتحام سالي حافظ أحد المصارف قبل أسبوع ونصف الاسبوع من اليوم، لتحصيل وديعة شقيقتها المريضة بالسرطان، أصدرت «جمعية المصارف» بياناً شددت فيه على أن «البنوك تتعامل بإيجابية مع الحالات الانسانية الخاصة لبعض المودعين». وبالتالي لا حاجة للعنف للحصول على جزء من الوديعة طالما السبب مبرر. إدعاءات يمكن نقضها بالبراهين الخاصة والعامة. والهدف ليس دحض رواية البنوك، إنما لاظهار أن

غضب المودعين ليس مبرمجاً ولا موجهاً أو مؤدلجاً، إنما وليد حاجة يتعامل معها جميع من في السلطة بخفة قل نظيرها.

لا إستجابة للحالات الإنسانية

فيرونيك مراد المودعة في «بنك بيروت»، الذي يرأس مجلس إدارته رئيس «جمعية المصارف»، لم توفر طريقة «مدنية» للحصول على جزء من وديعتها لابقاء أسرتها على قيد الحياة، بكل ما للكلمة من معنى. فهي مصابة بورم حميد يفترض استئصاله، ووالدتها تعاني من سرطان نادر Multiple Myelomaيتطلب عدم تفاقمه علاجاً لفترة معينة بكلفة اسبوعية تصل إلى 30 مليون ليرة. أمّا شقيقتها، فتعاني من تأخر في النمو وتستلزم عناية خاصة. متطلبات أكثر من ضرورية تعجز عن الايفاء بها، رغم امتلاكها وديعة تناهز المليون دولار، كانت قد وضعتها والدتها في المصرف قبل سنوات، بعد بيع عقار متروك عن زوجها المتوفي. «حاولتُ التواصل مع مدير فرع المصرف وقدمت التقارير الطبية قبل فترة وجيزة دون أي جدوى»، تقول مراد. و»استحصلت على رقم صاحب المصرف وجربت الاتصال به مراراً وتكراراً لأشرح له وضعي فلم يرد على الاتصالات، ولم يستقبلوني في مكتبه بحجة أنه خارج البلد». وبعد تنفيذ سالي حافظ عملية الاقتحام «تواصل معي فرع المصرف لاعطائي 5875 دولاراً على اساس سعر صرف 8000 ليرة أي 47 مليون ليرة، في حين أن هذا الرقم نقداً يساوي 223 مليوناً بحسب سعر صرف السوق الموازية فرفضت»، تتابع مراد. فـ»انا لا اشحذ، إنما أطالب بحقي واريده كاملاً. هذا عدا عن ان المبلغ الذي يمننوني به لا يكفي علاجاً لوالدتي لمدة أسبوع واحد». مراد التي وصلت إلى طريق مسدود وفقدت الامل بامكانية

استرجاع وديعتها، أو أقله الجزء الذي هي بأمس الحاجة إليه منها، لم تخفي تفكيرها بتنفيذ عملية اقتحام للمصرف على غرار ما جرى الاسبوع الماضي من قبل عشرات المواطنين.

**إستعصاء عن تطبيق القوانين**

المصارف التي لا تستجيب للحالات الانسانية كما تدعي في بياناتها، تتملص وتستنسب في تطبيق القوانين المقرة، ومنها الدولار الطالبي. فلا القانون رقم 193 الصادر في العام 2020 لمدة عام نفذ بشكل كامل، ولا القانون 283 الصادر لهذا العام والذي يجيز لاهالي الطلاب تحويل 10 آلاف دولار، يطبق بشكل صحيح. فـ»أكاد اجزم أن أحداً من المصارف لا يحول المبلغ كاملاً، وأغلبيتها تحوّل بين 2000 و3000 دولار، فيما قلة قليلة من الاهالي استطاعت تحويل مبلغ يصل إلى 5 آلاف دولار في الحد الاقصى»، يقول رئيس جمعية تكتل أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج فادي ملحم، و»كل الدعاوى التي ترفع في القضاء تبقى في الادراج.«

**التحويل «على ظهر» الطلاب**

الأخطر من ذلك أن «بعض المودعين النافذين ممن ليس لديهم أبناء يدرسون في الخارج، يحولون أموالاً بالتواطؤ مع مصارف معينة «على ظهر» قانون الدولار الطالبي»، يقول ملحم. وهذا ما برهنه بشكل قاطع حديث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي قال لنا في أحد الاجتماعات أنه «حول في العام 2021 مبلغ 280 مليون دولار للطلاب الذين يدرسون في الخارج بناء على القانون 193». في الوقت الذي تشير فيه احصاءاتنا إلى أن مجمل القيمة لا تتجاوز بشكل عام 50 مليون دولار، في حال حوّل كل ولي أمر 10 آلاف دولار. وهذا المبلغ لا يتخطى في الحقيقة 10 ملايين

دولار، إذا احتسبنا عدد المستفيدين من القانون مع الكميات المحولة، لهم والتي تراوحت في معظمها بين 2000 و3000 دولار اميركي». ويتابع ملحم أنه «عندما طالبنا بقاعدة البيانات التي تظهر أسماء المستفيدين من التحاويل، وقيم هذه الحوالات كان جواب الحاكم: «هذه القائمة موجودة في المصارف وليس في مصرف لبنان». هذه الاموال التي تحول إلى الخارج من دون وجه حق، تدفع مما تبقى من توظيفات الزامية تعود لكل المودعين في مصرف لبنان، على أساس 10 آلاف دولار لكل طالب. ولكن عندما يدفع للطالب 5 آلاف دولار كحد أقصى، يصبح باستطاعة بعض المصارف استخدام المبلغ المتبقي من «الكوتا»، أي الحصة المخصصة من المركزي، لتمويل عمليات بعض الزبائن المحظيين. وهنا يبرز السؤال بشكل أساسي عن دور لجنة الرقابة على المصارف ومن خلفها مصرف لبنان في متابعة هذه التجاوزات وإيقافها.

أمام هذه الوقائع التي تشكل جزءاً بسيطاً من التجاوزات اليومية في القطاع المصرفي، والتي لا يدفع ثمنها سوى المودعين المحتاجين، يصبح تطبيق خطة تعاف جدية ومنطقية أمراً أكثر من ضروري. فمن دون هذه الخطة التي تعطي أولاً الامل بإمكانية استرجاع الحقوق، وتضمن ثانياً، حقاً ولو نذيراً، لكل المودعين بالحصول على أموالهم، فان أبواب المصارف ستبقى مقفلة حتى ولو فتحت مؤقتاً. فالمودعون لم يعد أمامهم شيئاً ليخسروه، ومن لم يكن يخطر بباله تحصيل حقه بالقوة أصبح اقتحام المصرف بالنسبة إليه كـ»شربة المي». في المقابل يظهر من الواضح أن تجاوزات بعض المصارف أصبحت كبيرة، وهي تمارس على المكشوف، من دون أدنى رقابة أو حتى محاسبة من الجهات المسؤولة. وعليه إن لم

يتنازل الافرقاء السياسيون عن منافعهم في جنة الدولة، والمصارف عن بعض مصالح أصحابها الخاصة ويجري الاتفاق على قواعد توزيع عادلة للخسائر، فان كل الاحتمالات أصبحت واردة وليس أقلها خطورة إبقاء المصارف على أبوابها مغلقة... في وجه العامة.

https://www.nidaalwatan.com/article/110423-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D8%A5%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%87%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***